ليلى موسى: السوريون قادرون على حل «أزمتهم» بأنفسهم

حكومة «رئيسي» تودع 2023 بمزيد من الأكاذيب

مع العدد
كردستان 2
الأحواز 3

شؤون إيرانية

فصلية

IRANIANAFFAIRS

العدد 29 - جمادى الآخرة 1445 هـ - ديسمبر/كانون الأول 2023م

هل تُحاكم «إسرائيل» بـ «الإبادة الجماعية»؟

www.alkhalej.net

PRESS
PRESS
PRESS
peoni

شؤون إيرانية

مجلة أسبوعية تصدر شهريًا مؤقتًا عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن – القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 29
السنة الثالثة
جمادى الآخرة 1445 هـ
ديسمبر/كانون الأول 2023م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني
سحر عزوز

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وإفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس المركز: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

حرب غزة... النهاية المفتوحة

لا أحد في العالم الآن، بما في ذلك قادة الكيان الصهيوني أو قيادات حركة «حماس»، يعلم علم اليقين باحتمالية وجود «نهاية» محددة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد تحوّلت هذه الحرب يومًا بعد يوم إلى «حروب عصابات»، بين المقاومة الفلسطينية الباسلة وجيش الاحتلال، الذي يتبنى سياسة «الأرض المحروقة» عبر التدمير والتقتيل والتجويع، من أجل تركيع أهالي غزة الصامدين.

بناءً على ذلك، يقول المتابعون، إن سيناريو «النهاية المفتوحة» يعد هو السيناريو الأكثر احتمالًا للحرب؛ حيث تتحدث (إسرائيل) عن حاجتها إلى «عام على الأقل» لتحقيق أهدافها بالقضاء على «حماس» والإفراج عن الأسرى.

ويتضمن هذا السيناريو استمرار الحرب خلال العام المقبل 2024؛ لكن بوتيرة أبطأ وقوة نارية أقل، ودون عقد اتفاق ملزم كما جرت العادة في جولات التصعيد الماضية.

ويعدّ هذا السيناريو الأقرب إلى ما حدث بعد تصعيد 2006؛ حيث استمرت (إسرائيل) في عقد هدنات قصيرة، لا اتفاقيات تهدئة شاملة وطويلة، وهو ما يرجحه بعض المراقبين الذين يعتقدون أن (إسرائيل) ستستمر في حربها بقوة نارية مختلفة، وصولًا إلى هدف «إغلاق الحساب نهائيًا»، وهو ما لن يحدث أبدًا!

غير أن هذا السيناريو يعد الأكثر ضررًا للمواطنين الفلسطينيين في غزة؛ حيث إن استمرار الحرب لفترة أطول مع عدم وجود أفق لبدء مرحلة إعادة الإعمار، يعني استمرار الوضع المعيشي المتردي، وبشكل خاص في شمال وادي غزة.

ولكن سيناريو «النهاية المفتوحة» لن يكون، في تقديرنا، سهلًا على جميع الأطراف، ما يجعل التوقعات تذهب إلى حراك سياسي متصاعد للوصول إلى اتفاق يضمن هدوء إطلاق النار، ويؤسس لمرحلة جديدة في القطاع، في مقدمتها إعادة الإعمار.

أمّا «مربط الفرس»، كما يقولون، فهو أنه إذا كانت الولايات المتحدة جادة حقًا بشأن القضاء على «التهديد» الذي تمثله حماس لـ (إسرائيل)، وللسلطة الفلسطينية، ولاستقرار الشرق الأوسط، فيتعيّن على واشنطن الاعتراف بمركزية الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار في مختلف أنحاء المنطقة، وأن تتعامل معها بجدية.

شؤون إيرانية

هكذا «تربّحت» إيران من دماء شهداء غزة

المحتويات

08

هل تُحاكم «إسرائيل» بتهمة «الإبادة الجماعية»؟

15

كيف تصبح المقاطعة سلاحًا فعالًا للمقاومة؟

28

ليلى موسى: عودة سوريا لمحيطها العربي لم تضع حدًا لتدخلات إيران وتركيا

44

حكومة «رئيسي» تودّع 2023 بمزيد من الأكاذيب

6 هكذا «تربّحت» إيران من دماء شهداء غزة
شريف عبدالحميد

8 هل تُحاكم إسرائيل بتهمة «الإبادة الجماعية»؟
سحر عزوز

14 تحاكم «إسرائيل».. ماذا تعرف عن محكمة العدل الدولية

15 كيف تصبح المقاطعة سلاحًا فعالًا للمقاومة؟
إسراء حبيب

20 الصحفيون في غزة... «شهود الحقيقة» وضحاياها
مروان محمود

25 إيران تسجل خرقًا جديدًا للجامعات السورية
يوسف شرف الدين

28 ليلى موسى: عودة سوريا لمحيطها العربي لم تضع حدًا لتدخلات إيران وتركيا
حوار – شريف عبد الحميد

35 صحيفة هولندية: كيف دمرّت إسرائيل مفاعل «نطنز»؟
أحمد النعماني

39 بلدة غزة القديمة.. تاريخ دمرته «إسرائيل»

40 فضيحة فساد بقيمة «ملياري دولار» تضرب إيران
سحر عزوز

44 حكومة «رئيسي» تودّع 2023 بمزيد من الأكاذيب
إسراء حبيب

47 إيران «تضرب» في البحر الأحمر بأيدي الحوثي
مروان محمود

51 الاقتصاد في 2023... الفقر «يخنق» الإيرانيين
يوسف شرف الدين

كاريكاتير

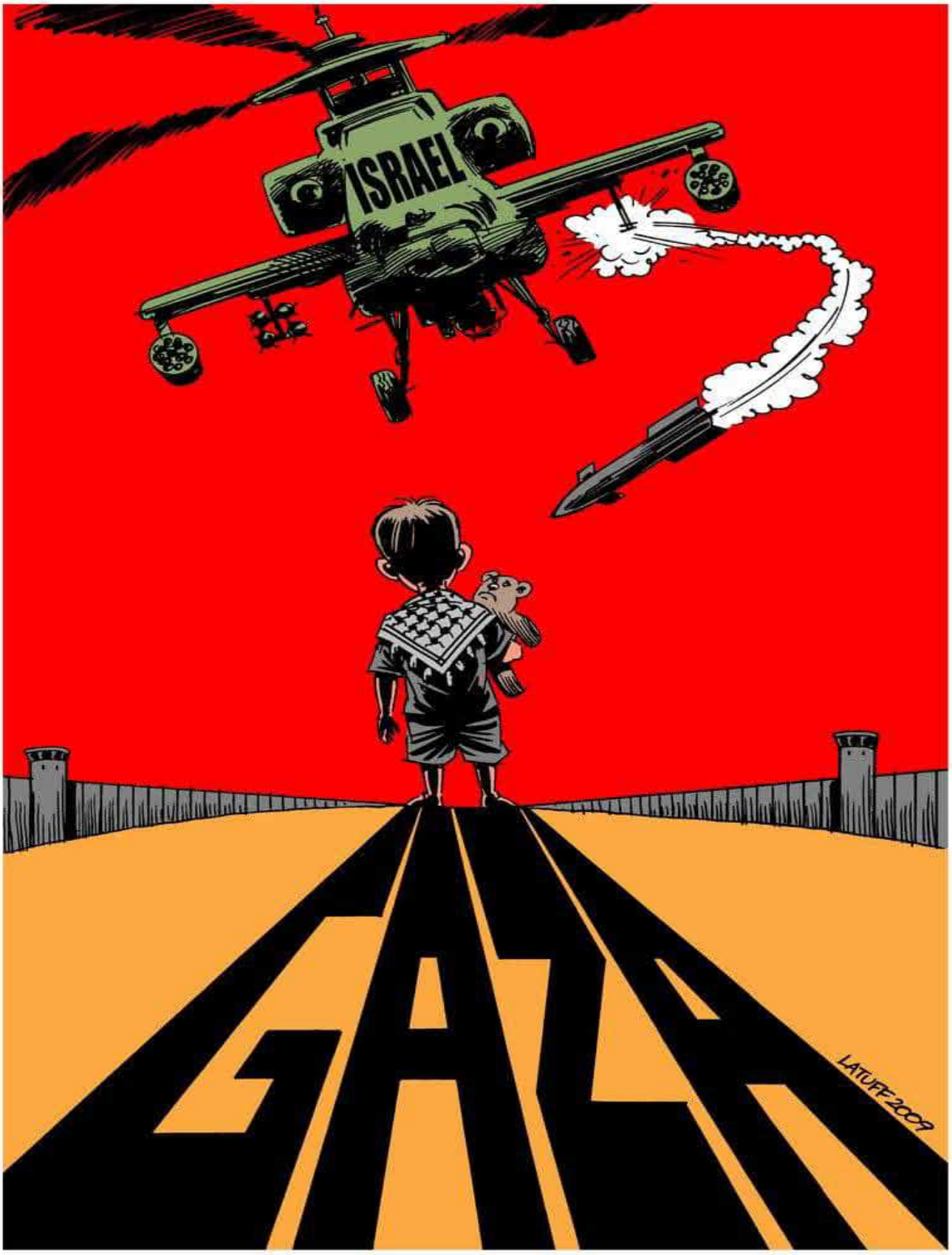

هكذا «تربّحت» إيران من دماء شهداء غزة

شريف عبد الحميد

■■ لم يكن موقف نظام الملالي الحاكم في إيران من العدوان الإسرائيلي على غزة، والذي دخل في ديسمبر/كانون الأول شهره الثالث، نابعًا من مبدأ «نصرة المستضعفين في الأرض» الذي أعلنته ثورة عام 1979، ولا كان نابعًا من دوافع معلنة أخرى لـ « الجمهورية الإيرانية الإسلامية» المزعومة، وإنما كان هذا الموقف متسقًا مع استراتيجية الملالي التوسعية، التي يجري خلالها انتهاز أي فرصة سانحة لإنشاء «إيران الكبرى»، حتى لو حدث ذلك على حساب دماء شهداء غزة!

ولا شك لدينا، أو لدى أي متابع لمجريات الأمور، أن إيران تستغل حرب غزّة من أجل تعزيز مواقعها في المنطقة العربية، بدءًا بالعراق ووصولًا إلى اليمن، مرورًا بسوريا ولبنان.

لقد كشفت حرب غزّة أن لبنان ليس سوى ورقة إيرانيّة، وأن قرار الحرب والسلم في لبنان بيد «حزب الله»، أي في يد إيران التي ذهب وزير خارجيتها حسين أمير عبد اللهيان إلى الأمم المتحدة في نيويورك ليقول إنّ بلاده على استعداد لقطف ثمار حرب غزّة، حيث أكّد الوزير الإيراني من نيويورك أن «ورقة الرهائن الإسرائيليين» في يد طهران، وأنّها مستعدة للدخول في «صفقة» مع أمريكا و(إسرائيل) محورها الرهائن.

اللعبة الإيرانية «مكشوفة»

من جهة ثانية، رصد المراقبون تصعيدًا في الضغوط الإيرانية التي تُمارس على المملكة الأردنية عبر العراق. لم تعد إيران تكتفي بوجودها العسكري في الجنوب السوري للضغط على الأردن وتهريب المخدرات عبره والسلاح إليه. هناك ميليشيات عراقية تابعة لـ «الحرس الثوري» تسعى إلى وقف تزويد الأردن بأي نفط عراقي بأسعار مخفضة بموجب اتفاقات رسميّة بين الجانبين. نجحت هذه الميليشيات في وقف حركة نقل النفط العراقي إلى الأردن طوال يومين. بعثت بالرسالة الإيرانيّة المطلوب إرسالها إلى عمّان.

وغالبًا ما يهاجم نواب وقيادات في الفصائل المسلحة العراقية، بما في ذلك التيار الصدري، مشروع تصدير النفط إلى الأردن بحجة علاقة المملكة مع (إسرائيل)، لكنّ خبراء في الاقتصاد يرون أن السبب الحقيقي لموقف هذه الميليشيات التابعة لإيران يعود إلى تطوير العلاقات الاقتصادية للعراق مع الأردن والسعودية. وتخشى الميليشيات المذهبيّة العراقية من أن ينعكس ذلك سلبًا على إيران التي شهدت تراجعًا في حجم التجارة بينها وبين العراق خلال الأشهر الماضية.

تجمّهر المئات من أنصار الفصائل المسلحة الموالية لإيران، بما فيها حركة «النجباء وكتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء وعصائب أهل الحق»، عند الحدود العراقية- الأردنية، لمدّة يومين، بحجة التنديد بالحرب الإسرائيلية على غزة، مؤكدين «استمرار الاعتصام حتى رفع الحصار عن القطاع».

وأظهرت مقاطع مصورة معتصمين يقطعون بأجسادهم طريق ناقلات النفط، ويقول أحدهم «لن نسمح بمرور قطرة نفط واحدة إلى الدولة المطبّعة مع الكيان الصهيوني»!

كان يمكن تصديق مثل هذا النوع من الكلام الذي لا علاقة له بالواقع، لو كان لمثل هذه الميليشيات وجود لولا الدعم الإيراني الذي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي.

من الواضح للعيان، أيها السادة، أنّ اللعبة الإيرانيّة مكشوفة إلى حد كبير. المهم تسجيل نقاط أخرى في المنطقة في سياق مشروع توسعي ليس معروفًا ما هي نظرة الولايات المتحدة إليه. هل تعي الإدارة الأمريكية الحالية خطورة هذا المشروع أم ترضخ للرغبة الإيرانيّة في عقد صفقة معها؟

حرب غزة وشيعة أذربيجان

لم يكن الاستغلال الإيراني المكشوف للدماء في غزة مقتصرًا على دول المنطقة العربية فقط، بل امتد ذلك التوجه إلى أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، ففي الصدد الانتهازي، كشف تحقيق نشرته مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية، مؤخرًا، عن أن إيران تستهدف مد أذرعها إلى

■■

موقف النظام الإيراني من العدوان الإسرائيلي ليس نابعًا من مبدأ «نصرة المستضعفين في الأرض»

تجمّهر المئات من أنصار الفصائل المسلحة الموالية لإيران على الحدود الأردنية

أذربيجان، مستغلة العدوان الإسرائيلي على غزة.

ويذكر أنه بعد نشوب الحرب في غزة، بدأت تظهر على السطح في أذربيجان دعوات تدين (إسرائيل)، وتحرض على استهداف مصالحها في البلاد، خصوصًا أن باكو تتمتع بعلاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني، ويقال إن أعمال الاغتيال والتفجيرات التي ينفذها جهاز «الموساد» الإسرائيلي في إيران تنطلق من أذربيجان.

وتبيّن أن خلف هذه الدعوات لشن هجمات على المصالح الإسرائيلية في أذربيجان، جماعة شيعية تُسمي نفسها «حسينيون»، وهي جماعة شبه مسلحة ذات ميول إرهابية.

وتُعد جماعة «حسينيون» في أذربيجان، من الحركات (الإسلامية) في البلاد، وأسسها داعية شيعي أذري من أصل إيراني يدعى توحيد إبراهيم بيغلي. وتمثل «حسينيون» وكيلًا لإيران، الذي يشير إلى أنها «مجموعة مسلحة عرقية دينية اجتماعية سياسية تعتمد على الإسلام الشيعي والأفكار الدينية لزعيم الثورة الإيرانية موسوي الخميني، وهم جزء من سياسة إيران لتصدير أيدولوجيات النظام.

ونشأة هذه الجماعة تعود إلى قائد «فيلق القدس» السابق، المغدور قاسم سليماني، الذي أشرف على تأسيسها، في عام 2015، عندما كان يتم تدريب أفرادها في سوريا حيث قاتلوا جنبًا إلى جنب مع ميليشيات حزب الله والمجموعات الموالية لطهران.

تهديدات الجماعة لم تقف عند حدود الخطابات، وفي يناير/كانون الثاني من عام 2017، دعا زعيمهم، بيغلي، إلى اغتيال عمدة مدينة كنجة غرب أذربيجان، وبعدها بعام أطلق أحد مقاتلي «الحسينيون» الذي درس في قم وخضع للتدريب في سوريا، النار على العمدة وحارسه الشخصي، وأصابهما بجروح خطيرة.

ويعتبر هذا العمل الهجومي الوحيد الذي ينسب إلى هذه الجماعة. فيما تقول مصادر مطلعة على أنشطة الأجهزة الأمنية في أذربيجان أن خلايا تابعة لهذه الجماعة تقف وراء أنشطة تخريبية في البلاد وخارجها.

ورغم النفي الرسمي الإيراني لأي علاقة مع تنظيم «الحسينيون» فإن طهران قامت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بتكريم إبراهيم بيغلي، زعيم الجماعة، في مهرجان سنوي يحتفل بالإنجازات العسكرية الإيرانية!

حروب «صغيرة»

بحلول ديسمبر/كانون الأول، دخل العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة شهره الثالث، ولا تزال «الحسابات الدقيقة» قائمة فيما يتعلق بالهجمات التي ينفذها وكلاء إيران في المنطقة ضد (إسرائيل)، لإظهار ما يقولون إنه «إسناد للفلسطينيين» في غزة.

وبغض النظر عن «المناوشات» التي يخوضها «حزب الله» مع الكيان الصهيوني، وبعض الهجمات غير المؤثرة على القواعد الأمريكية في العراق وكردستان، التي تشنها فصائل شيعية مسلحة، فإن الجبهة الثالثة التي ربما تثير قلقًا أكبر مؤخرًا هي اليمن، وبالتحديد ميليشيات «الحوثي» الانقلابية الموالية لإيران، والتي تطلق مسيّرات وصواريخ نحو الأراضي المحتلة، وتستهدف سفنًا أقصى جنوبي البحر الأحمر، وهو ما أدى إلى اضطراب حركة الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، وتمكن طهران أخيرًا من التحكم في شريان حياة العالم الغربي.

غير أن هذه «الحسابات الدقيقة» تختلف على كل جبهة، فعلى سبيل المثال هناك اشتباك مباشر بين «حزب الله» و(إسرائيل) على الحدود، ما يجعل هناك مسافة بعينها لا تتجاوزها أسلحة أي من الطرفين لعدم توسيع رقعة الصراع، وهو ما يبدو أن الجانبين ينفذانه بدقة.

وفي العراق، الوضع مختلف حيث القوات والمواقع الأمريكية التي تستهدفها المجموعات المسلحة الموالية لإيران، تكون في حراسة أمنية عراقية، وبالتالي لا يمكن حدوث اشتباك مباشر بسهولة، ما يجعل الأمر مقتصر على مسيّرات أو قذائف، وهو ما يعني أن المعركة تخضع لـ «حسابات» أيضًا، وأن لا يعدو كونه مجرد «حروب صغيرة»!

جنوب أفريقيا تقدّمت بطلب لـ «محكمة العدل»

هل تُحاكم إسرائيل بتهمة «الإبادة الجماعية»؟

منظر خارجي لقصر السلام في لاهاي (هولندا)، مقر محكمة العدل الدولية منذ عام 1946.

■■ في أواخر ديسمبر/كانون الأول، وبعد نحو 80 يومًا من العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة، رفعت دولة جنوب أفريقيا دعوى قضائية أمام «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، طالبت فيها بمحاكمة قادة (إسرائيل)، بتهمة ارتكاب «أعمال إبادة» يجرّمها القانون الدولي، ضد المدنيين العزل من أبناء الشعب الفلسطيني في غزة.

وقالت جنوب أفريقيا، وفق ما جاء في بيان رسمي أصدرته المحكمة في حينه، إن «أفعال إسرائيل وأوجه تقصيرها تحمل طابع إبادة جماعية، لأنها مصحوبة بالنية المحددة المطلوبة لتدمير سكان غزة، كجزء من المجموعة القومية والعرقية والإثنية الأوسع، أي الفلسطينيين».

جنوب أفريقيا تؤكد أن أفعال إسرائيل تحمل «طابع إبادة» لأنها مصحوبة بنيّة محددة لتدمير سكان غزة

سحر عزوز

وفي طلبها إلى محكمة العدل الدولية، أكّدت جنوب أفريقيا، إمكانية «الاستدلال على تلك النية من طبيعة العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة وسيرها، مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص، أن (إسرائيل) لم توفر أو تضمن الغذاء الأساسي والمياه والدواء والوقود والمأوى، وغيرها من المساعدات الإنسانية لأفراد الشعب الفلسطيني المحاصرين والعالقين، ما يدفعهم إلى حافة المجاعة».

وأوضحت بريتوريا، أنها لجأت إلى المحكمة «لإثبات مسؤولية (إسرائيل) عن الانتهاكات لاتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»، وكذلك «لضمان الحماية العاجلة والأكثر اكتمالا

بريتوريا: نستمد قوتنا من زعماء العالم الذين يقفون على «الجانب الصحيح» من التاريخ

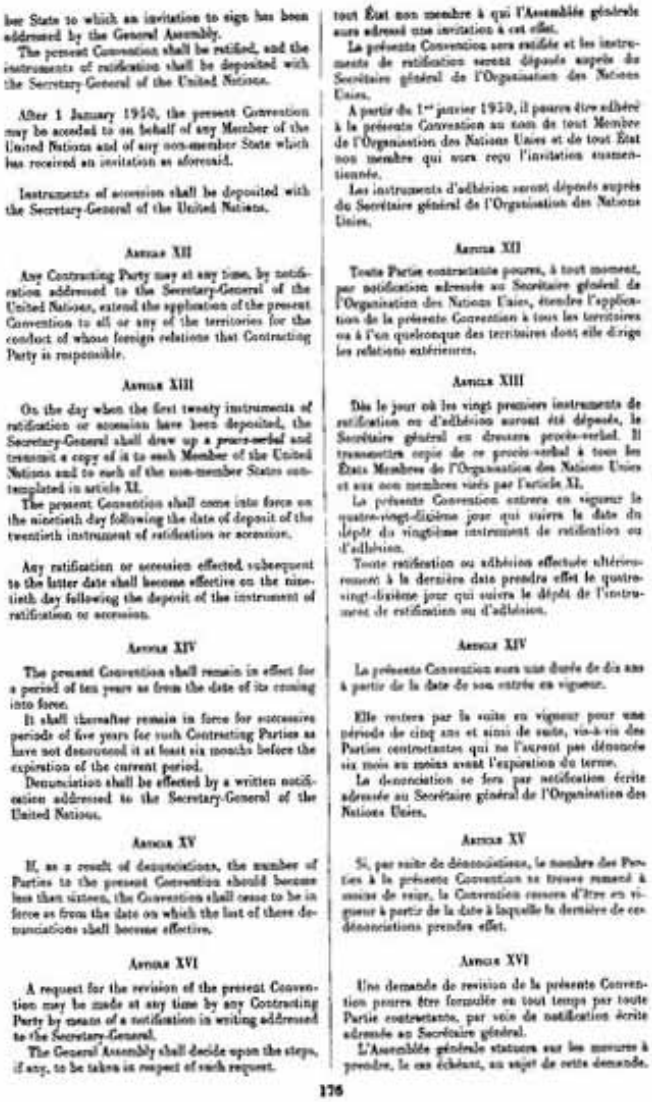

(e) Direct and public incitement to commit genocide;
(f) Attempt to commit genocide;
(g) Complicity in genocide.

ARTICLE IV

Persons committing genocide or any of the other acts enumerated in article III shall be punished, whether they are constitutionally responsible rulers, public officials or private individuals.

ARTICLE V

The Contracting Parties undertake to enact, in accordance with their respective Constitutions, the necessary legislation to give effect to the provisions of the present Convention and, in particular, to provide effective penalties for persons guilty of genocide or any of the other acts enumerated in article III.

ARTICLE VI

Persons charged with genocide or any of the other acts enumerated in article III shall be tried by a competent tribunal of the State in the territory of which the act was committed, or by such international penal tribunal as may have jurisdiction with respect to those Contracting Parties which shall have accepted its jurisdiction.

ARTICLE VII

Genocide and the other acts enumerated in article III shall not be considered as political crimes for the purpose of extradition.
The Contracting Parties pledge themselves in such cases to grant extradition in accordance with their laws and treaties in force.

ARTICLE VIII

Any Contracting Party may call upon the competent organs of the United Nations to take such action under the Charter of the United Nations as they consider appropriate for the prevention and suppression of acts of genocide or any of the other acts enumerated in article III.

ARTICLE IX

Disputes between the Contracting Parties relating to the interpretation, application or fulfilment of the present Convention, including those relating to the responsibility of a State for genocide or any of the other acts enumerated in article III, shall be submitted to the International Court of Justice at the request of any of the parties to the dispute.

ARTICLE X

The present Convention, of which the Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic, shall bear the date of 9 December 1948.

ARTICLE XI

The present Convention shall be open until 31 December 1949 for signature on behalf of any Member of the United Nations and of any non-mem-

175

e) L'incitation directe et publique à commettre le génocide;
f) La tentative de génocide;
g) La complicité dans le génocide.

ARTICLE IV

Les personnes ayant commis le génocide ou l'un quelconque des autres actes énumérés à l'article III seront punies, qu'elles soient des gouvernants, des fonctionnaires ou des particuliers.

ARTICLE V

Les Parties contractantes s'engagent à prendre, conformément à leurs constitutions respectives, les mesures législatives nécessaires pour assurer l'application des dispositions de la présente Convention, et notamment à prévoir des sanctions pénales efficaces frappant les personnes coupables de génocide ou de l'un quelconque des autres actes énumérés à l'article III.

ARTICLE VI

Les personnes accusées de génocide ou de l'un quelconque des autres actes énumérés à l'article III seront traduites devant les tribunaux compétents de l'État sur le territoire duquel l'acte a été commis, ou devant la cour criminelle internationale qui sera compétente à l'égard de celles des Parties contractantes qui en auront reconnu la juridiction.

ARTICLE VII

Le génocide et les autres actes énumérés à l'article III ne seront pas considérés comme des crimes politiques pour ce qui est de l'extradition.
Les Parties contractantes s'engagent en pareil cas à accorder l'extradition conformément à leur législation et aux traités en vigueur.

ARTICLE VIII

Toute Partie contractante peut saisir les organes compétents de l'Organisation des Nations Unies afin que ceux-ci prennent, conformément à la Charte des Nations Unies, les mesures qu'ils jugent appropriées pour la prévention et la répression des actes de génocide ou de l'un quelconque des autres actes énumérés à l'article III.

ARTICLE IX

Les différends entre les Parties contractantes relatifs à l'interprétation, l'application ou l'exécution de la présente Convention, y compris ceux relatifs à la responsabilité d'un État en matière de génocide ou de l'un quelconque des autres actes énumérés à l'article III, seront soumis à la Cour internationale de Justice, à la requête d'une partie au différend.

ARTICLE X

La présente Convention dont les textes, chinois anglais, français, russe et espagnol, feront également foi, portera la date du 9 décembre 1948.

ARTICLE XI

La présente Convention sera ouverte jusqu'au 31 décembre 1949 à la signature au nom de tout Membre de l'Organisation des Nations Unies et de

175

النص الكامل لاتفاقيّة الإبادة الجماعيّة لعام 1948 (1)

her State to which an invitation to sign has been addressed by the General Assembly.
The present Convention shall be ratified, and the instruments of ratification shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

After 1 January 1950, the present Convention may be acceded to on behalf of any Member of the United Nations and of any non-member State which has received an invitation as aforesaid.

Instruments of accession shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

ARTICLE XII

Any Contracting Party may at any time, by notification addressed to the Secretary-General of the United Nations, extend the application of the present Convention to all or any of the territories for the conduct of whose foreign relations that Contracting Party is responsible.

ARTICLE XIII

On the day when the first twenty instruments of ratification or accession have been deposited, the Secretary-General shall draw up a *procès-verbal* and transmit a copy of it to each Member of the United Nations and to each of the non-member States contemplated in article XI.
The present Convention shall come into force on the ninetieth day following the date of deposit of the twentieth instrument of ratification or accession.

Any ratification or accession effected subsequent to the latter date shall become effective on the ninetieth day following the deposit of the instrument of ratification or accession.

ARTICLE XIV

The present Convention shall remain in effect for a period of ten years as from the date of its coming into force.
It shall thereafter remain in force for successive periods of five years for such Contracting Parties as have not denounced it at least six months before the expiration of the current period.
Denunciation shall be effected by a written notification addressed to the Secretary-General of the United Nations.

ARTICLE XV

If, as a result of denunciations, the number of Parties to the present Convention should become less than sixteen, the Convention shall cease to be in force as from the date on which the last of these denunciations shall become effective.

ARTICLE XVI

A request for the revision of the present Convention may be made at any time by any Contracting Party by means of a notification in writing addressed to the Secretary-General.
The General Assembly shall decide upon the steps, if any, to be taken in respect of such request.

tout État non membre à qui l'Assemblée générale aura adressé une invitation à cet effet.
La présente Convention sera ratifiée et les instruments de ratification seront déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.
A partir du 1er janvier 1950, il pourra être adhéré à la présente Convention au nom de tout Membre de l'Organisation des Nations Unies et de tout État non membre qui aura reçu l'invitation susmentionnée.
Les instruments d'adhésion seront déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

ARTICLE XII

Toute Partie contractante pourra, à tout moment, par notification adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, étendre l'application de la présente Convention à tous les territoires ou à l'un quelconque des territoires dont elle dirige les relations extérieures.

ARTICLE XIII

Dès le jour où les vingt premiers instruments de ratification ou d'adhésion auront été déposés, le Secrétaire général en dressera procès-verbal. Il transmettra copie de ce procès-verbal à tous les États Membres de l'Organisation des Nations Unies et aux non membres visés par l'article XI.
La présente Convention entrera en vigueur le quatre-vingt-dixième jour qui suivra la date du dépôt du vingtième instrument de ratification ou d'adhésion.
Toute ratification ou adhésion effectuée ultérieurement à la dernière date prendra effet le quatre-vingt-dixième jour qui suivra le dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion.

ARTICLE XIV

La présente Convention aura une durée de dix ans à partir de la date de son entrée en vigueur.
Elle restera par la suite en vigueur pour une période de cinq ans et ainsi de suite, vis-à-vis des Parties contractantes qui ne l'auront pas dénoncée six mois au moins avant l'expiration du terme.
La dénonciation se fera par notification écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

ARTICLE XV

Si, par suite de dénonciations, le nombre des Parties à la présente Convention se trouve ramené à moins de seize, la Convention cessera d'être en vigueur à partir de la date à laquelle la dernière de ces dénonciations prendra effet.

ARTICLE XVI

Une demande de revision de la présente Convention pourra être formulée en tout temps par toute Partie contractante, par voie de notification écrite adressée au Secrétaire général.
L'Assemblée générale statuera sur les mesures à prendre, le cas échéant, au sujet de cette demande.

176

النص الكامل لاتفاقيّة الإبادة الجماعيّة لعام 1948 (2)

للفلسطينيين». وطلبت من المحكمة إعلان إجراءات عاجلة «لحماية الشعب الفلسطيني في غزة».

ووفقًا للدعوى، فإن سلوك (إسرائيل) من خلال أجهزة الدولة ووكلاء الدولة، وغيرهم من الأشخاص والكيانات التي تعمل بناء على تعليماتها أو سيطرتها، يشكل انتهاكًا لالتزاماتها تجاه الفلسطينيين في غزة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

وذكرت الدعوى أيضًا أن (إسرائيل)، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على وجه الخصوص، فشلت في منع الإبادة الجماعية وفشلت في معاقبة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية". وطلبت جنوب أفريقيا من المحكمة الإشارة إلى تدابير مؤقتة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة من أي ضرر جسيم إضافي وغير قابل للإصلاح بموجب الاتفاقية، ولضمان امتثال (إسرائيل) لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها».

هذه ليست المرة الأولى التي يُطلب فيها من «محكمة العدل الدولية» إصدار حكم بشأن مدى التوافق بين السياسة الإسرائيلية والقانون الدولي، إذ إنها أصدرت، في سنة 2004، فتوى سابقة بعدم شرعية جدار الفصل الذي أقامته (إسرائيل) في الضفة الغربية المحتلة تجاهلتها (إسرائيل) كليًا، إلا أن الإجراء الذي اتخذته جنوب أفريقيا اليوم «يعتبر استثنائيًا»،

محامون دوليون: حركة «حماس» ليست دولة... ولا يمكنها رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي

لأن جنوب أفريقيا «ليست مجرد دولة، بل هي دولة نيلسون مانديلا، الذي هو أهم شخصية أخلاقية في العالم خلال المئة عام الماضية؛ رجل جعل من الكفاح ضد الفصل العنصري وتحرير الإنسان معركة حياته؛ الرجل الذي كان يقول دائمًا: «حريتنا غير مكتملة من دون حرية الفلسطينيين».

وحسب تشريعات المحكمة، جرت مداولة التدابير المطلوبة قبل التقييمات المتعلقة بمسؤولية (إسرائيل)، وذلك بموجب «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» لعام 1948، وهي الموضوع الرئيسي للقضية التي رفعتها جنوب أفريقيا.

«جرائم إبادة» في غزة

على إثر ذلك، أرسلت حكومة بريتوريا إلى لاهاي، وفدًا مكوّنًا من ثمانية محامين، من ضمنهم المحامية عديلة حاسيم، عضو لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، وجون دوجارد، المحامي الدولي المعروف، وتيمبيكا نجكوكايتوبي، وهو مدعي عام سابق، وماكس دو بليسيس، أستاذ القانون في جامعة كوازولو-ناتال بجنوب أفريقيا، وكبير الباحثين في برنامج الجرائم الدولية في أفريقيا في معهد دراسات الأمن، والمحامي البريطاني فوجان لوير.

ترأس الوفد وزير العدل رونالد لامولا الذي أوضح، في تصريح صحفي، أن بلاده عازمة على إنهاء «الإبادة الجماعية في غزة من خلال هذه المحاكمة»، مشيرًا إلى أن جنوب أفريقيا «تستمد قوتها من زعماء العالم الذين يقفون على الجانب الصحيح من «التاريخ».

وأوضح محامو جنوب أفريقيا أمام المحكمة أن حركة «حماس» ليست دولة، وبالتالي «لا يمكنها رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية، لذا فمن واجبنا أن نعرض الوضع في غزة أمامكم». وواحدًا تلو الآخر، وصف المحامون، سواء كانوا من جنوب أفريقيا أم لا، المعاناة التي يتحملها الفلسطينيون في غزة منذ الهجوم الإسرائيلي المضاد.

ووفقًا لما قاله وزير العدل ورئيس الوفد الجنوب أفريقي، فإنه «مهما كانت الفظائع التي ارتكبت في مستوطنات غلاف غزة، فلا يمكن لأي هجوم أن يبرر الأحداث والأعمال التي وقعت في غزة».

من جهته، قال تمبيكا نجكوكايتوبي، المحامي في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، إن «(إسرائيل) لديها نية الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة»، وأضاف أن هذه النية «واضحة في الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذا

جنوب أفريقيا تدعم مسعى الفلسطينيين لإقامة دولة

أدلة بدعوى إبادة جماعية رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل

الهجوم العسكري»، وجلية في «التصريحات المقدمة، والتعليقات الصادرة عن الوزراء الإسرائيليين أو أفراد الجيش».

وفي هذا السياق، ذكرت مراسلة صحيفة «الأومانتيه» الفرنسية، إليزابيت فلوري، في تقرير للصحيفة نشرته يوم التاسع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول، أن هناك إحصائيات مُخيفة تم تحديثها قبل يومين: 23210 من الفلسطينيين قُتلوا على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي، 70% منهم نساء وأطفال، 7000 مفقود، يُفترض أنهم مدفونون تحت الأنقاض، هُدم 350 ألف منزل، ونزح 85% من الفلسطينيين في غزة؛ تم إسقاط 6000 قنبلة، من بين أكثر القنابل تدميرًا في العالم.

وبحسب تقرير صحيفة «الأومانتيه» الفرنسية، يصر مقدمو الدعوى على أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات سريعة، فيقول أحد المحامين: «كل يوم، يُقتل 247 فلسطينيًا أو يتعرضون لخطر القتل، ومن بينهم 47 أمًا و117 طفلًا، ويتم بتر أطراف عشرة أطفال كل يوم، ويتضرر أو يدمر 3900 منزل؛ كل يوم، تلد 180 امرأة في هذه الفوضى، ذلك إن المستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس وعشرات المباني تحولت إلى ركام، ويقتل منقذ كل يومين».

وحثّ محامو جنوب أفريقيا على أنه قبل أن تبت المحكمة في حقيقة «الإبادة الجماعية» التي قد تستغرق سنوات، فإنه يجب إصدار أمر فوري باتخاذ «تدابير مؤقتة لمنع الخطر».

ومن بين هذه الإجراءات: التعليق الفوري للعمليات العسكرية؛ وقف جرائم القتل والطرد والحرمان المختلفة؛ تقديم المساعدة الإنسانية لسكان غزة، بما في ذلك الوصول إلى ما يكفي من الوقود والمأوى والملابس ومرافق النظافة والصرف الصحي، فضلًا عن الإمدادات والمساعدة الطبية، وضمان امتناع المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم عن أي تحريض مباشر وعلني لارتكاب الإبادة الجماعية، ومعاقبة من يفعلون ذلك، وفتح قطاع غزة أمام فرق التحقيق.

ويعتبر أستاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرة، فرانسوا دوبويسون، أن صدور حكم عن محكمة العدل الدولية بتفعيل التدابير الاحترازية، لكي تمتنع (إسرائيل) عن الأفعال الحربية وتسمح بتمرير المزيد من المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، سيكون حكمًا إلزاميًا وقد يصدر خلال أسابيع، لكن هذا لا يعني أن (إسرائيل) ستلتزم به، ذلك إن المحكمة لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ أحكامها بالقوة، ولا

جلسات الاستماع سوف تستمر أكثر من عامين لتحديد ما إذا كانت «الإبادة الجماعية» قد حدثت من عدمه!

رفعت جنوب أفريقيا دعوى ضد الاحتلال في مجازر الإبادة التي ارتكبها خلال حربه على غزة

يستطيع أن يفعل هذا إلا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن التدابير الاحترازية من شأنها أن تشكل وسيلة ضغط على الدول الأخرى، بحيث تزداد الضغوط على (إسرائيل)، بما في ذلك من حلفائها الغربيين، لوقف المذبحة في غزة.

«نفاق» جنوب أفريقيا!

في المقابل، نددت وزارة الخارجية الإسرائيلية بما أسمته «أحد أعظم مظاهر النفاق في التاريخ، بالإضافة إلى سلسلة من الأكاذيب التي لا أساس لها من الصحة»، متهمة جنوب أفريقيا بأنها «تعمل بمثابة الذراع القانوني لمنظمة حماس الإرهابية». وأعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أن جنوب أفريقيا «تتهم (إسرائيل) بارتكاب إبادة جماعية بينما تكافح البلاد ضد الإبادة الجماعية»، مضيفًا أن القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، كشفت أن «العالم انقلب رأسًا على عقب»، معربًا عن أسفه قائلًا: «إن نفاق جنوب أفريقيا صارخ»، وإن (إسرائيل) «ستواصل القتال ضد الإرهابيين حتى النصر الكامل».

كما انتقد زعيم المعارضة يائير لابيد، بالإضافة إلى العديد من السياسيين الإسرائيليين من جميع الأطراف، بشدة جلسة محكمة العدل الدولية. وفي بيان بالفيديو نُشر على موقع X، قال لابيد: «ليست (إسرائيل) هي التي تُحاكم اليوم، بل نزاهة المجتمع الدولي»، بينما صرّح وزير الاقتصاد نير بركات، بعد لقاء مع نائب المستشارة الألمانية روبرت هاباك في القدس: «بدلًا من اتخاذ إجراءات قانونية ضد حماس، توجه المحكمة المنافقة في لاهاي اتهامات باطلة ضد (إسرائيل)، وتنخرط في افتراءات معادية للسامية»، وأضاف: «معاداة (إسرائيل) هي معاداة السامية الجديدة»، في حين وصف رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت المحكمة المنعقدة بـ «قضية دريفوس في القرن الحادي والعشرين»، وأضاف: «هذا عرض مخز للنفاق ومعاداة السامية الصارخة». من جانبه، صرّح وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بأنه «لم يسبق أن شارك هذا العدد الكبير من الكفار في مثل هذه الأكاذيب الدنيئة».

بدوره، ألقى رئيس الاحتلال الإسرائيلي إسحاق هرتسوج باللوم على جميع الفلسطينيين في غزة في هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، قائلًا: «ليس صحيحًا هذا الخطاب حول عدم علم المدنيين أو عدم تورطهم فيه. هذا ليس صحيحًا على الاطلاق. كان من الممكن أن يرتفعوا. كان بإمكانهم القتال ضد ذلك النظام الشرير الذي استولى على غزة في انقلاب».

دلّت هذه التصريحات، على حقيقة أن حكام (إسرائيل) قد شعروا، لأول مرة، بأن سيف القانون الدولي مُسلط على رقابهم، وخصوصًا جراء الرمزية العالمية التي تتمتع بها جنوب أفريقيا، الدولة التي تقدمت بدعوى الإبادة الجماعية ضدهم.

وتعليقًا على ذلك، يرى جوناثان كتّاب، وهو محام بارز في مجال حقوق الإنسان وزميل في «المركز العربي واشنطن دي سي»، من سكان القدس الشرقية، أن الأمل هنا يتركز فقط في محكمة العدل الدولية، وليس المحكمة الجنائية الدولية، رغم أن الأخيرة يقع ضمن اختصاصاتها التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية.

ويقول كتّاب، إن «محكمة العدل الدولية في لاهاي ربما توفر منتدى أفضل للفصل في جرائم الحرب التي ارتكبتها (إسرائيل) خلال الحرب الحالية على غزة من المحكمة الجنائية

محكمة العدل الدولية في لاهاي ربما توفر منتدى أفضل للفصل في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب الحالية على غزة

الدولية. ويصدق هذا بشكل خاص فيما يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية التي تعتبر جريمة محددة ومحددة جيدا بموجب القانون الدولي. إن محكمة العدل الدولية هي محكمة راسخة مارست اختصاصها القضائي على النزاعات بين الدول حول مجموعة واسعة من المواضيع على مدى سنوات عديدة، ولا تخضع لنفس القيود السياسية التي تبدو عليها المحكمة الجنائية الدولية.

من جانبه، يقول الأكاديمي التركي الدكتور عبد الله مصعب شاهين، الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة إسطنبول، «نستطيع تقييم الطلب الذي تقدمت به جنوب إفريقيا وجلسات الاستماع ذات الصلة بطرق مختلفة ومن وجهات النظر السياسية والتاريخية والقانونية. فمن الناحية السياسية، تبرز جنوب إفريقيا التي عاشت لسنوات طويلة تحت نير نظام عنصري، كدولة باتت طرفًا في صراع بعيد عن حدودها».

علاوة على ذلك، فإن الدعوى المرفوعة هي ضد نظام عنصري آخر. بالإضافة إلى ذلك، عند النظر إلى تاريخ العلاقات بين الدول العربية و(إسرائيل)، يمكن القول إن هذا الطلب وجلسات الاستماع، باتا يشكلان «علامة فارقة» في العلاقات الدولية المستقبلية.

> الإجراء الذي اتخذته جنوب أفريقيا اليوم "يعتبر استثنائيًا"، لأن جنوب أفريقيا ليست مجرد دولة، بل هي دولة نيلسون مانديلا، الذي هو أهم شخصية أخلاقية في العالم خلال المئة عام الماضية

ويرى د. شاهين، أن «محاولة جعل (إسرائيل) خاضعة للمحاسبة في هذه المشكلة المستمرة منذ عقود، تعتبر بلا شك محاولة ذات قيمة كبيرة، خصوصًا أن جنوب إفريقيا أشارت في طلبها المقدم للمحكمة إلى حقائق مثل نزع الملكية الممنهج والتشريد والتفكيك الديموغرافي، وإنكار (إسرائيل) لحق تقرير المصير والعودة»، موضحًا أنه من المرجح أن تستمر جلسات الاستماع لأكثر من عامين، لتحديد ما إذا كانت «الإبادة الجماعية» قد حدثت، من عدمه!

■ المصادر:

1- جنوب أفريقيا تقاضي إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة «الإبادة الجماعية» في غزة، موقع الأمم المتحدة، 29 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- محاكمة إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية.. الأمل في «العدل» وليس «الجنائية الدولية»؟، موقع الخليج الجديد، 15 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- جنوب إفريقيا ترفع دعوى إبادة جماعية على إسرائيل بمحكمة العدل الدولية، موقع العربية، 30 ديسمبر/كانون الأول 2023.

(إنفوجرافيك - الخليج أونلاين)

من ستاربكس إلى ماكدونالدز

كيف تصبح المقاطعة سلاحًا فعالاً للمقاومة؟

إسراء حبيب

منذ بدايات العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عادت دعوات مقاطعة البضائع الداعمة لإسرائيل للظهور بقوة، ومع ازدياد وتيرة العنف الإسرائيلي وتصاعد عدد الضحايا، شهدت الحركة زخمًا واسعًا وتأثيرًا كبيرًا، ليس فقط على مستوى الشرق الأوسط وإنما في جميع أنحاء العالم، خاصة مع تزايد الوعي بالقضية الفلسطينية وارتفاع الغضب الشعبي تجاه ازدواجية المعايير الغربية التي منحت غطاء متبجحًا وغير مسبوق للجرائم الإسرائيلية.

تقوم فكرة المقاطعة على رفض التعامل مع منتجات شركة/جهة/بلد معين، بهدف فرض تغيير في الإجراءات السياسية أو الاجتماعية لتلك الجهة، من خلال توظيف تأثير الحركة الجماعية. وتكتسب حملات المقاطعة أهمية خاصة في المناطق التي تتمتع بقوة شرائية كبيرة، ويمكن أن يؤدي قرار مقاطعة المنتجات فيها إلى تداعيات مالية ملحوظة على الشركات المستهدفة. وكلما توسعت أعمال هذه الشركات، كانت أكثر عُرضة لتأثير المقاطعة في مناطق مختلفة من العالم.

ولا يتعلق تأثير المقاطعة وقوتها بتأثيرها على المبيعات فقط، ولكن الأهم في تأثيرها على سمعة الشركة وعلامتها التجارية. في دراسة أجراها برايدن كينج من قسم الإدارة والمنظمات في كلية كيلوغ للإدارة (Kellogg)، كشفت النتائج عن أن الشركات التي شهدت انخفاضًا في السمعة العامة كانت أكثر تضررًا من تلك التي شهدت انخفاضًا في مبيعاتها، وأنه كلما زاد اهتمام وسائل الإعلام بالمقاطعة ازدادت فاعليتها.

وتشير دراسة كينج إلى أن انخفاض المبيعات يحمل تأثيرًا ضئيلًا من الناحية الإحصائية، إذا ما قورن بتأثير المقاطعة على السمعة أو الصورة العامة للشركات، وهو ما تنظر له الدراسة باعتباره مكمن القوة الحقيقية لحركات المقاطعة، حيث ينظر صناع القرار في الشركات، طبقًا للدراسة، إلى تلك الحملات باعتبارها تهديدًا أكثر خطورة على سمعتهم منها على المبيعات. وتقدم دراسة كينج عدة نصائح لدعم نجاح حركات المقاطعة، تتعلق باختيار الشركات المستهدفة. فالأفضل، طبقا لنتائج دراسته، هي تلك التي تعاني من أزمة في الصورة العامة، كما ينصح بوضع خطة لإشراك وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من البداية.(1)

تأثير المقاطعة

يشير دليل المناصرة الفعالة الصادر عن صندوق أدوات المجتمع بجامعة كنساس (2) إلى دراسة استقصائية أجريت عام 1991 في المملكة المتحدة، كشفت عن أن قادة الأعمال اعتبروا المقاطعة أكثر فاعلية من حملات الضغط أو الدعاوى الجماعية في إقناعهم بتعديل ممارساتهم. ويشير الدليل أيضًا إلى أهمية تحديد أهداف واقعية، طويلة المدى، مع وجود أهداف أخرى للتحقق على المدى القصير.

وفقًا لسيزار تشافيز، الذي قاد حركة المقاطعة ضد مزارعي العنب في كاليفورنيا في ستينيات القرن الماضي، تحتاج المقاطعة إلى إقناع نحو 5% من المستهلكين بالانخراط في

المقاطعة سلاح فعال بيد الشعوب بوجه الاحتلال

كشفت النتائج عن أن الشركات التي شهدت انخفاضًا في السمعة العامة كانت أكثر تضررًا من تلك التي شهدت انخفاضًا في مبيعاتها

المقاطعة المنظمة لإحداث تأثير مادي ملموس، أما إذا بلغت النسبة 10% من المستهلكين فذلك قد يؤدي إلى تأثير مدمر (3). لكن كما سبق أن أشرنا، طبقًا لدراسة كينج، لا تحتاج المقاطعة دائمًا إلى تحقيق هذا التأثير على المبيعات، ففي بعض الأحيان يكون التهديد بخسارة السمعة والأعمال كافيا لإنجاح المقاطعة.

ولكي تتمكن المقاطعة من تحقيق أهدافها بشكل مستدام وطويل الأجل، لا بد من طرح بدائل مناسبة للمستهلكين، ذات جودة وأسعار مقاربة أو أقل من أسعار تلك التي يقاطعونها، ومن السهل

الوصول إليها. وفي حملات مقاطعة البضائع المستوردة تحديدًا، غالبًا ما يتحول المستهلكون نحو البدائل المحلية، وهكذا إلى جوار تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية المرجوة من المقاطعة، يمكن أن تكون هناك تأثيرات إيجابية على الاقتصاد المحلي. ظهر ذلك على سبيل المثال في مصر، حيث أدى الزخم الكبير الذي تمتعت به حركة المقاطعة بين المصريين بمختلف طوائفهم وطبقاتهم الاجتماعية إلى ازدهار العديد من المنتجات المحلية، وجاء بمنزلة قُبلة حياة لبعضها.

وقد نشط الكثير من المؤثرين (الإنفلونسرز) في مواكبة هذا التيار والتعريف بالعديد من البدائل المحلية في مختلف المجالات. وبينما يثير معارضو المقاطعة عادة مخاوف بشأن تأثيراتها السلبية على العمالة، وعلى سلاسل التوريد، فعلى العكس، من الممكن أن تمنح المقاطعة الاقتصادية طويلة الأجل دفعة قوية للاقتصاد المحلي، مع حدوث طفرة في الطلب على البدائل المحلية. لكن ذلك يعتمد بالأساس على الاستمرارية على المدى البعيد (4).

من ماكدونالدز إلى بوما

ظهر تأثير المقاطعة الشعبية جليًا على الكيانات الاقتصادية الكبرى، ولعل سلسلة مقاهي «ستاربكس» الشهيرة أحد أبرز الأمثلة، فوفقًا لمصادر صحفية، مُنيت ستاربكس في الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول بخسارة نحو أحد عشر مليار دولار، أي ما يقارب 10% من إجمالي قيمتها السوقية، وذلك إثر انخفاض أسهمها على مدار 12 جلسة متتالية في سوق الأسهم، فيما يُعد أطول سلسلة مسجلة على الإطلاق منذ طرح الشركة للاكتتاب العام في عام 1992.

جاءت حملة المقاطعة بعد أن رفعت سلسلة ستاربكس دعوى قضائية ضد نقابة العمال المتحدين، وهي النقابة التي تنظم العاملين في سلسلة متاجرها، بعد نشرهم عبارة «تضامنًا مع فلسطين» على وسائل التواصل الاجتماعي، لاحقًا حُذف هذا المنشور، وأطلقت ستاربكس بيانًا أعلنت عبره أن هذا المنشور «أضر بسمعتها»، وهو الأمر الذي قوبل برد فعل جماهيري عنيف، تجلى في الدعوات لمقاطعة منتجات الشركة ومقاهيها عبر حملة ضخمة على وسائل التواصل الاجتماعي تتضمن هاشتاغ #boycottstarbucks الذي حصد ملايين المشاهدات (5).

الأمر نفسه تكرر مع سلسلة مطاعم «ماكدونالدز»، ففي التاسع عشر من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أعلنت «ماكدونالدز»

في (إسرائيل) عن تبرعها بآلاف الوجبات المجانية لقوات الاحتلال الإسرائيلي والجرحى الإسرائيليين، وهو ما أثار غضبًا شعبيًا كبيرًا، وأشعل حملة مقاطعة واسعة النطاق لفروع السلسلة في مختلف دول الشرق الأوسط. سارعت فروع ماكدونالدز في عدد من الدول الأخرى في الشرق الأوسط بإصدار بيانات تؤكد استقلاليتها وانفصالها عن هذا القرار، كما أعلنت بعض الفروع عن تبرعها بجزء من أرباحها لأعمال الإغاثة في غزة، في محاولة منها لتخفيف غضب الجماهير.

لكن يبدو أن الجماهير صارت أوعى من أن تبتلع هذه المبررات، فلا تزال فروع ماكدونالدز في مختلف الدول العربية أقل إشغالًا من المعتاد. كما ظهر تأثير المقاطعة الموجع في منشور للرئيس التنفيذي لشركة ماكدونالدز كريس كيمبنسكي نشره على موقع «لينكد إن» تحدث فيه عن التأثير الملموس و"المحبط" الذي تشهده الأسواق في الشرق الأوسط وخارجه بسبب الحرب و"المعلومات المضللة المرتبطة بها"، حسب وصفه، وعن تأثر ماكدونالدز الكبير بها (6).

«زارا» أيضًا، وهي من أبرز العلامات التجارية في مجال الأزياء، كانت من الشركات التي تعرضت للمقاطعة، وكذلك لعدد كبير من

> دراسة برايدن كينج: انخفاض المبيعات يحمل تأثيرًا ضئيلاً من الناحية الإحصائية، إذا ما قورن بتأثير المقاطعة على السمعة أو الصورة العامة للشركات

الوقفات والتظاهرات في مختلف فروعها حول العالم، كما تتابعت الشكاوى ضدها في هيئة مراقبة الإعلانات في المملكة المتحدة، وذلك في أعقاب نشرها حملة إعلانية تُظهر العارضين على خلفية من الصخور والتوابيت والأكفان، في مشاهد بدا وكأنها تحاكي الدمار الواقع في غزة، اتُّهمت على إثرها بالاستهزاء من معاناة الضحايا الفلسطينيين في غزة. وسرعان ما حُذفت منشورات الحملة الدعائية، وأطلقت الشركة على ما حدث «سوء فهم».

وفي مجال الأزياء أيضًا ازدادت حدّة الانتقادات التي تواجهها شركة «ماركس آند سبنسر» التي نشرت صورة قبعة مشتعلة بألوان العلم الفلسطيني خلال احتفالات عيد الميلاد. وقد أعلنت هيئة معايير الإعلان (ASA) عن تلقيها 116 شكوى بشأن هذا الإعلان، مما اضطر الشركة لاحقًا لإزالته والاعتذار عنه. لكن ذلك الاعتذار لا ينفي كونها واحدة من أبرز الشركات على لائحة المقاطعة منذ عدة سنوات نظرًا لدعمها طويل الأمد للمنظمات الصهيونية (7).

كما جاء إعلان المتحدث باسم شركة «بوما» للملابس الرياضية في ديسمبر/كانون الأول عن إنهاء عقد رعايتها للمنتخب الإسرائيلي لكرة القدم لعام 2024 بوصفه واحدًا من أبرز نجاحات حركة المقاطعة طويلة الأمد التي امتدت لما قبل اندلاع أحداث أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

هذا وتمكنت حملة المقاطعة من استخدام التطور التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي لزيادة فاعلية وانتشار الحركة، فاليوم هناك عدد من المواقع المتخصصة للتعرف على البضائع المستهدفة وبدائلها، وهناك أيضًا تطبيقات خاصة بالهواتف، تُستخدم في المتجر لمسح «الباركود» الخاص بالسلع للتأكد من كونها ضمن حملة المقاطعة أم لا.

يعيد هذا الزخم إلى الأذهان حملة واسعة النطاق لمقاطعة العلامات التجارية الأمريكية، اكتسبت زخمًا كبيرًا في أوائل الألفية الحالية، عقب اشتعال أحداث الانتفاضة الثانية، والغزو الأمريكي للعراق، وقد أدت وقتها إلى انخفاض مبيعات تلك العلامات بنسب متفاوتة تراوحت بين 25-40% طبقًا لتقرير نشر بالغارديان (8).

عادة ما تتبنى العلامات التجارية مجموعة من السياسات من أجل مواجهة حملات المقاطعة والتقليل من تأثيرها، لعل أبرزها تقديم التبرعات في محاولة لغسل أيديها وتحسين صورتها، وإثارة المخاوف والشكوك حول تأثيرات المقاطعة السلبية على الاقتصادات المحلية للدول، بالإضافة إلى محاولات الاندماج في الثقافة المحلية والهوية الوطنية، كما رأينا في 2001 كيف أطلقت ماكدونالدز شطيرة «ماك فلافل» في فروعها المصرية (9).

> لكي تتمكن المقاطعة من تحقيق أهدافها بشكل مستدام وطويل الأجل، لا بد من طرح بدائل مناسبة للمستهلكين، ذات جودة وأسعار مقاربة أو أقل من أسعار تلك التي يقاطعونها

المقاطعة عبر التاريخ

تعود أصول لفظ «boycott» أو «بويكوت» الذي يُستخدم للتعبير عن المقاطعة في اللغة الإنجليزية إلى عام 1880، وذلك حين رفض العمال الأيرلنديون التعاون مع وكيل الأراضي الإنجليزي تشارلز كننغهام بويكوت، ومن هنا استُخدم اللفظ للتعبير عن المقاطعة الجماعية والنبذ المنظم لأول مرة بواسطة صحيفة التايمز في مقال نشرته في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه.

لكن تاريخ المقاطعة الفعلي يعود إلى أبعد من ذلك الوقت. على سبيل المثال، نجحت حملة مقاطعة السكر الذي ينتجه العبيد في إنجلترا على خلفية رفض البرلمان لإلغاء قانون العبودية في عام 1791، وهي المقاطعة التي أطلقت سلسلة من المقاطعات والاحتجاجات أدت في النهاية إلى إلغاء العبودية.

ولعل من أشهر المقاطعات الناجحة تاريخيًا هي ثورة التنباك (التبغ) عام 1890 في إيران، حيث حاول الشاه وقتها قصر تسويق التنباك لصالح شركة بريطانية، وقد أصدر رجال الدين وقتها فتوى بتحريم التنباك، ما تسبب في عزوف الناس عن شرائه وإفشال الصفقة في نهاية المطاف.

وفي عام 1912 في تونس، اندلعت حركة مقاطعة «ترام واي تونس» المملوك لشركة فرنسية بعد تعرض طفل تونسي للدهس. وفي عشرينيات القرن الماضي أيضًا استخدم المهاتما غاندي حركة المقاطعة بوصفها جزءًا أساسيًا في مقاومة الاستعمار البريطاني، مطلقًا عبارته الشهيرة: «كلوا مما تُنتجون، والبسوا مما تصنعون، وقاطعوا بضائع العدو، احملوا مغازلكم واتبعوني». وكانت الخسائر الاقتصادية التي لحقت ببريطانيا من أهم العوامل التي أدت إلى إنهاء الاستعمار لاحقًا.

كما أفلحت مقاطعة حافلات مونتغمري في منتصف خمسينيات القرن الماضي في إطلاق حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمثل نجحت مقاطعة عمال مزارع العنب في الولايات المتحدة في أواخر ستينيات القرن العشرين في الضغط على أصحاب المزارع للاستجابة لحقوق العمال.

زارا نشرت حملة إعلانية تُظهر العارضين على خلفية من الصخور والتوابيت والأكفان

على مدار التاريخ، كانت المقاطعة سلاحًا فعالًا للمستضعفين للتعبير عن موقفهم في مواجهة سلطة أكثر قوة وبطشًا. وبغض النظر عن تأثيرها الاقتصادي، تظل مقاطعة الكيانات الداعمة للاحتلال في الوقت الراهن واجبًا أخلاقيًا على الجميع، خاصة إذا كان هذا الواجب لا يتطلب أكثر من التخلي عن شطيرة من البرغر أو كوب من القهوة أو الصودا.

ضرورة تحويل مقاطعة العدو من ظاهرة عابرة إلى فلسفة اجتماعية متجذرة

■ المصادر:

1- why Boycotts Succeed—and Fail
Organizing a Boycott

2- CESAR CHAVEZ AND THE UFW: REVIVAL OF THE CONSUMER BOYCOTT

3-التعامل مع تعقيدات المقاطعة: آثارها على الاقتصاد والمجتمع في مصر | الجامعة الأمريكية بالقاهرة لرجال الأعمال

4- (businessforwardauc.com) Starbucks loses USD11 billion due to poor sales، boycotts

5- Chris Kempczinski says Middle East boycotts are impacting McDonald's business | Fortune

6-الجزيرة نت: دعوة لمقاطعة «ماركس آند سبنسر».

7- Arab boycott of American consumer goods spreads

8- How did McDonald's become a new flash point in the Israel-Gaza war?

9- Palestine and Ukraine: Exposing the Double Standard

10- الجزيرة نت: من ستاربكس إلى ماكدونالدز... كيف تصبح المقاطعة سلاحا فعالا للمقاومة؟

يدفعون دماءهم ثمنًا لكشف العدوان الإسرائيلي

الصحفيون في غزة... «شهود الحقيقة» وضحاياها

جنازة الصحفي في تلفزيون فلسطين محمد أبو حطب وأحد عشر فردا من أسرته بعد يوم من مقتلهم عندما أُصيب منزلهم في القصف الإسرائيلي على خان يونس

مروان محمود

دفع الصحفيون والمصورون الفلسطينيون والعرب، والمراسلون الأجانب، ثمنًا باهظًا من دمائهم الزكية لتغطية وقائع العدوان الإسرائيلي الغاشم على المدنيين في قطاع غزة، ومن أجل كشف الحقيقة الدامية لما يحدث في القطاع، من تقتيل وتدمير وتجويع وتهجير جماعي، أمام أعين الرأي العام العالمي.

وفي الثلاثين من ديسمبر/كانون الأول، أعلن مكتب الإعلام الحكومي في غزة، عن استشهاد مراسل قناة «القدس» الفضائية الصحفي جبر أبو هدروس، ليرتفع بذلك عدد الضحايا من الصحفيين منذ بدء العدوان على القطاع في 7 أكتوبر/تشرين الأول حتى تاريخه، إلى 106 شهداء.

وتعكس وقائع الحياة اليومية للصحفيين في قطاع غزة، حجم المعاناة التي يكابدونها، من قتل متعمد بدم بارد، وترويع واعتقالات، واستهداف لأفراد العائلة والمنازل والممتلكات، هذا إلى جانب التهديدات والاعتقالات، في محاولات لا تنتهي من قوات الاحتلال لإسكات صوت الحقيقة الذي يفضح ممارساته ويُعرّي مزاعمه الكاذبة.

وذكر مكتب الإعلام في بيان له: «ارتفاع عدد الشهداء الصحفيين إلى 106 صحفيين منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، بعد ارتقاء الزميل الصحفي الشهيد جبر أبو هدروس، مراسل قناة القدس اليوم الفضائية، حيث قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي منزلهم المأهول في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة».

وبذلك، يصبح الصحفيون هم «شهود الحقيقة» في غزة، وضحاياها، معًا، رغم أن المادة 79 من البروتوكول الإضافي الملحق بـ

صلاة الجنازة على جثتي الصحفيين الفلسطينيين محمد صبح وسعيد الطويل، اللذين قُتلا أثناء عملهما بغارات جوية إسرائيلية في 10 أكتوبر 2023 في غزة.

«اتفاقية جنيف لعام 1949» الخاصة بحماية المدنيين في أثناء النزاعات العسكرية، تنص على أن «الصحفيين المدنيين الذين يؤدون مهماتهم في مناطق النزاعات المسلحة يجب احترامهم ومعاملتهم كمدنيين، وحمايتهم من كل شكل من أشكال الهجوم المتعمد، شريطة ألا يقوموا بأعمال تخالف وضعهم كمدنيين».

سعيًا لـ «طمس الحقيقة»

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حتى هذه اللحظة، نشهد الانحياز الغربي المفضوح إلى السردية الإعلامية الإسرائيلية، وهو ما حاربه الصحفيون والمراسلون الصحفيون الموجودون داخل قطاع غزة منذ اليوم الأول للعدوان، بمحاولاتهم المستمرة لكشف جرائم الإبادة العرقية التي تقوم بها قوات الاحتلال، وهو ما تواجهه الأخيرة بدرجة غير مسبوقة من التعمد الواضح لقتل الصحفيين وترويعهم، سعيًا إلى طمس حقيقة ما يحدث على الأرض، ومنع وسائل الإعلام من نشر الحقيقة.

واللافت للنظر، أن صوت بعض المنظمات والهيئات الدولية، المعنية بالدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، بدا خافتًا خلال تلك المعركة، للدرجة التي دفعتها إلى التلاعب في أرقام شهداء الصحافة في فلسطين وجنوب لبنان خلال الشهرين الأخيرين، بدعوى أنهم «لم يُقتلوا أثناء أدائهم واجبهم بل قُصفوا في منازلهم مع عائلاتهم»، وهو ما يتناقض مع وقائع وشهادات وثّقتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين والاتحاد الدولي للصحفيين، الذي وصف قطاع غزّة بأنه «مقبرة الصحفيين».

من جانبها، ذكرت «لجنة حماية الصحفيين الدولية»، ومقرها الولايات المتحدة، إن الأسابيع العشرة الأولى من الحرب الإسرائيلية على غزة كانت «الأكثر دموية» على الإطلاق بالنسبة للصحفيين، إذ سجل مقتل أكبر عدد من الصحفيين خلال عام واحد وفي مكان واحد.

وعبرت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء وجود نمط واضح للقصف الإسرائيلي يستهدف الصحفيين وأسرهم. وقالت «إن هذه الجهود في غزة تعطلت بسبب دمار أنحاء واسعة ومقتل

الأسابيع العشرة الأولى من الحرب الإسرائيلية على غزة كانت «الأكثر دموية» على الإطلاق بالنسبة للصحفيين

معتز عزايزة

أفراد أسر الصحفيين الذين غالبًا ما يمثلون مصادر للمحققين للنظر في كيفية مقتل الصحفيين».

ولاحظت أن الصحافة في غزة قُيدت بشكل حاد، بما في ذلك منع صحفيين أجانب من الوصول بشكل مستقل إلى القطاع تحت وطأة الحرب الإسرائيلية المكثفة، مع تكرار انقطاع الاتصالات ونقص الأغذية والوقود والمأوى.

ويفوق عدد الصحفيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة خلال أقل من ثلاثة أشهر، عدد الإعلاميين (69) الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية خلال ست سنوات (1939 و1945)، والتي توصف بأنها الأكثر دموية التي شهدها العالم الحديث.

ولا يتوقف الأمر على الصحفيين أفرادًا فقط، ولا على عائلاتهم، فقد قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 50 مقرًا إعلاميًا أجنبيًا ومحليًا داخل قطاع غزة خلال الفترة الماضية، من بينها مكاتب عدد من المؤسسات الإعلامية في برج الغفري في غزة، الذي يضم وكالة الأنباء الفرنسية، وقناة الجزيرة، وقناة الشرق، والمجموعة الإعلامية

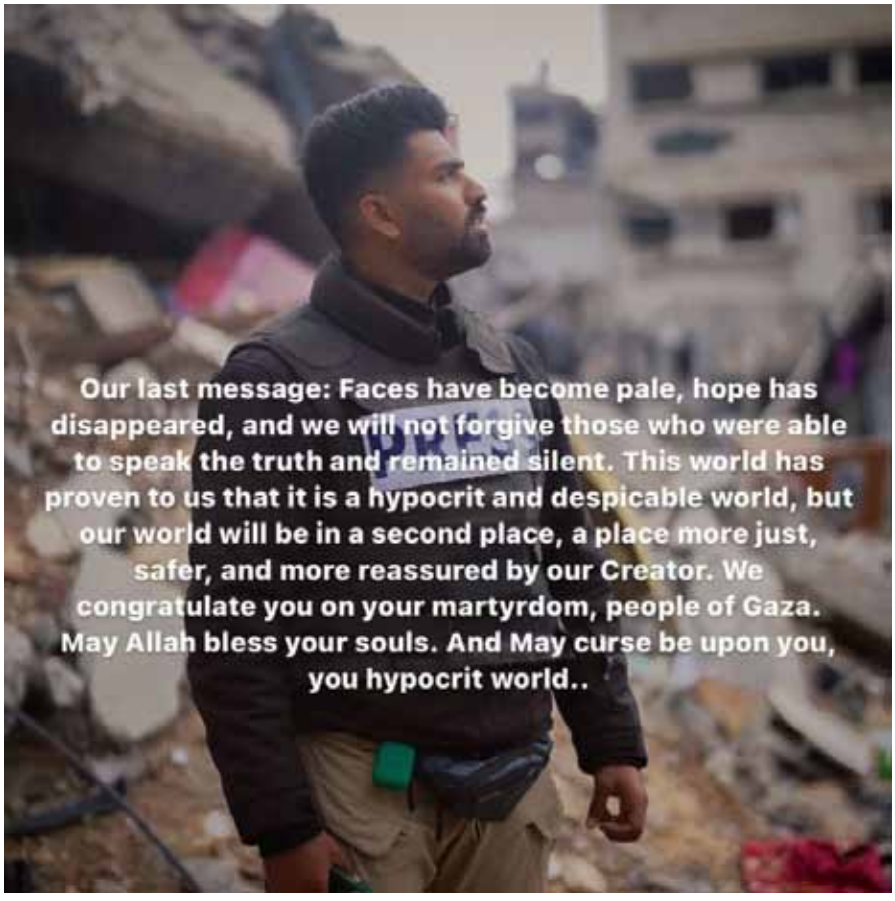

الشاب العشريني إسماعيل جود

استشهاد 106 صحفيين ومصوّرين ميدانيين منذ بدء العدوان الصهيوني في 7 أكتوبر حتى نهاية ديسمبر

منزل أنس الشريف تعرض للقصف خلال الشهر الحالي واستشهد والده

الفلسطينية. كما تعطلت الإذاعات الأربعة والعشرون في قطاع غزة، وتوقفت عن البث بسبب نفاد مصادر الطاقة.

وحذرت قوات الاحتلال بشكل مباشر بعض وكالات الأنباء العالمية من عدم قدرتها على ضمان سلامة موظفيها أثناء القصف، من بينها وكالة «رويترز» التي علقت على هذا التحذير بأنه: «يهدد قدرة موظفيها على إيصال الأخبار حول الصراع دون خوف من الإصابة أو القتل».

والغريب أن الترويع وتقييد حرية الصحافة لا يقتصر على الصحفيين الفلسطينيين فقط، بل يمتد أيضًا إلى الصحفيين الإسرائيليين أنفسهم، وإلى كل صوت يجرؤ على أن يطرح سردية بديلة عن السردية الرسمية الإسرائيلية، فقد اعتقلت السلطات الإسرائيلية الصحفي الإسرائيلي اليساري يسرائيل فراي واستجوبته، مع توجيه التحذيرات له بعد كتابته لتغريدات يشيد فيها بالمقاومة الفلسطينية، لاستهدافها أهدافًا عسكرية وليست مدنية، وحققت معه

هند خضري

صحفيون من غزة يكتبون رسائلهم الأخيرة

ضياء رشوان: العدوان الإسرائيلي على غزة مُصرّ على تحقيق كل «أرقام الدم» القياسية على كل الأصعدة

بتهمة «التحريض على الإرهاب والعنف»، وهو ما وصفته محامية فراي باعتباره «اعتقالًا سياسيًا يهدف إلى الترهيب والإسكات».

«أرقام الدم» القياسية

يؤكد الدكتور ضياء رشوان، نقيب الصحفيين المصريين السابق، أن هذه الأعداد غير المسبوقة للضحايا من الصحفيين توضح عدة دلالات مهمة ولافتة. الدلالة الأولى هي أنه بصرف النظر عن التفاوت في الأرقام بين «لجنة حماية الصحفيين»، وكل من المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، فإن عدد الصحفيين الذين قتلهم العدوان الإسرائيلي خلال شهر ونصف الشهر، بحسب تقرير لشبكة CNN الأمريكية، يفوق كل الصحفيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية خلال 23 عامًا منذ «انتفاضة الأقصى» عام 2000، والبالغ عددهم نحو 54 صحفيًا وصحفية.

وتتعلق الدلالة الثانية، وفق رشوان، بما يبدو أكثر من واضح من معظم حالات قتل الصحفيين وبعض أسرهم، أن الأمر في عديد منها ليس مجرد نتيجة لقصف عشوائي طالهم وأسرهم، بل يفضي تكراره إلى الاستنتاج بأن هناك حالات استهداف مؤكدة من جانب القوات الإسرائيلية.

وتنصرف الدلالة الثالثة إلى تنوع المؤسسات الصحفية والإعلامية التي ينتمي إليها هؤلاء الصحفيون الضحايا، فهي تشمل عددًا كبيرًا من المؤسسات الفلسطينية والعربية والدولية، من صحف وقنوات تلفزيونية ووكالات أنباء.

الخلاصة واضحة ومريرة: أن العدوان الإسرائيلي على غزة هذه المرة مصرّ على تحقيق كل «أرقام الدم» القياسية على كل الأصعدة، فها هو يفعلها على الصعيد العالمي مع الصحفيين، حيث لم يؤدِّ أي صراع مسلح سابق في العالم منذ الحرب العالمية الثانية إلى قتل هذا العدد من الصحفيين في تلك المدة القصيرة.

■ المصادر:

1- صحفيون من غزة يكتبون «رسائلهم الأخيرة»، موقع بي بي سي عربي، 5 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- الحرب على الحقيقة.. لماذا تتعمد إسرائيل استهداف الصحفيين الفلسطينيين؟، موقع الجزيرة، 4 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- الصحافيون في غزة شهود على الحرب وضحايا لها، موقع الشرق الأوسط، 19 ديسمبر/كانون الأول 2023.

4- طوفان الأقصى: ارتفاع عدد الصحفيين القتلى في غزة إلى 106، موقع يمن فيوتشر، 30 ديسمبر/كانون الأول 2023.

بعد الاحتفال بـ «يوم يلدا» في دمشق

إيران تسجل خرقًا جديدًا للجامعات السورية

الحضور في الاحتفال الإيراني بجامعة دمشق (صفحة كلية الآداب جامعة دمشق على فيسبوك)

يوسف شرف الدين

في واقعة أكاديمية خطيرة وغير مسبوقة، أقامت السفارة الإيرانية في سوريا، مؤخرًا، بالتعاون مع قسم اللغة الفارسية بجامعة دمشق، احتفالًا خاصًا بمناسبة «يوم يلدا» (شب يلدا)، وهي سابقة لم تعهدها الجامعات السورية الحكومية من قبل.

ونشرت كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة دمشق في صفحتها على «فيسبوك»، أنّ قسم اللغة الفارسية، وبالتعاون مع المستشارية الثقافية الإيرانية، أقام فعالية ثقافية علمية بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس جامعة دمشق.

وذكرت الكليّة أنّ محور الفعالية من المستشارية الثقافية الإيرانية كان «يوم يلدا»، حيث قدمت مداخلات ثقافية، وشعرية، ومسابقات من الأقسام المشاركة في المناسبة، مشيرة إلى حضور السفير الإيراني وأعضاء السفارة، وعميد كلية الآداب ونوابه. ورؤساء وأعضاء الهيئة التدريسية في أقسام اللغة الفارسية بجامعات دمشق، وحلب، والبعث (حمص)، فضلًا عن حضور طلابي وجماهيري كبير.

> أكاديميون سوريون: لم يسبق أن شهدت جامعة دمشق فعاليات ثقافية احتفالية بأي من الأعياد الدينية والقومية

ويذكر أن احتفال «شب يلدا»، هو ليلة تراثية قومية من تراث الحضارة الفارسية، والاحتفالات الإيرانية القديمة، وهو احتفال يُقام منذ أيام الديانة «الزردشتية» حتى الآن في جميع أرجاء إيران.

وتُعدّ «ليلة يلدا» أطول ليلة في السنة، وهي أول ليلة من فصل الشتاء واسمها «شب چله» أو «شب يلدا» أي (ليلة يلدا) وهي ليلة الانقلاب الشتوي. وفي التقويم الإيراني، الذي يتطابق مع التقويم الطبيعي، يوافق 22 ديسمبر/كانون الأول ويعدّ اليوم الأخير من فصل الخريف، و«يلدا» كلمة سريانية تعني «ولادة الشمس».

اختراقات ثقافية سلبية

جاءت هذه الواقعة الجديدة، في سياق تمكنّ إيران خلال العقد الأخير، من إحداث خروق ثقافية عدة، إلا أنها ظلت محدودة، لا يؤسَّس عليها كحالة ثقافية مقبولة لدى أطياف السوريين، بل إن بعض الخروق خلّفت أثرًا

أحد المتكلمين في الاحتفال الإيراني بجامعة دمشق (صفحة كلية الآداب جامعة دمشق على فيسبوك)

متكلم إيراني في الاحتفال بجامعة دمشق (صفحة المستشارية الثقافية الإيرانية على فيسبوك)

سلبيًا، منها معرض الفن التشكيلي الذي أقامته المستشارية الثقافية الإيرانية، بالتعاون مع كلية الفنون الجميلة في دمشق.

أُقيم المعرض في يونيو/حزيران الماضي، تحت عنوان: «الخميني في مرآة الفن السوري»، وأحدث موجة استنكار وسخرية في الأوساط الثقافية السورية، حيث لم يسبق أن أقيم معرض مماثل للرئيسين الأسد الأب والابن طوال حكمهما لأكثر من خمسين عامًا تحت عنوان «الأسد في مرآة الفن السوري» في كلية الفنون الجميلة، وذلك رغم إنتاج مئات الأعمال الفنية لهما من لوحات وتماثيل منتشرة في طول البلاد وعرضها حتى هذه اللحظة.

وذكرت مصادر أكاديمية سورية، في تصريحات، أنه لم يسبق أن شهدت جامعة دمشق فعاليات ثقافية احتفالية بالأعياد الدينية والقومية السورية، كأعياد النيروز (يحتفل به الكُرد) أو عيد رأس السنة الآشورية، وعيد الرابع الخاص بالعلويين، وعيد الغدير، وعيد الفرح بالله الخاص بالمرشديين، وأعياد المسيحيين، مثل البربارة، والغطاس والتجلي والسيدة، وغيرها من أعياد يحيي السوريون وغيرهم من أبناء الدول المجاورة طقوسها التراثية، حيث دأبت السلطة البعثية على النأي عنها رسميًا؛ لكون سوريا «بلدًا علمانيًا».

غير أن مساعي إيران للتغلغل في المجتمع

السوري ليست بجديدة، لكنها باتت أوضح وأوسع خلال عهد بشار الأسد، ومع ذلك ظلت بعيدة عن المؤسسات العلمية الحكومية، إلى أن فرضت روسيا اللغة الروسية كلغة ثانية في المناهج في مراحل التعليم الأساسي، لتجد إيران نفسها في خضم تنافس قوي مع روسيا، التي تلقى ثقافتها قبولًا نسبيًا في المجتمع السوري، الذي يضمر عداءً عقائديًا لإيران على خلفية إصرارها على نشر المذهب الشيعي في البلاد.

ووفق المصادر الأكاديمية، زادت إيران من نشاطها المحموم في سوريا خلال الأعوام الأخيرة، من أجل نشر ثقافتها في المجتمع السوري، وخصوصًا في أوساط الشباب، وذلك عبر التمدد نحو التعليم الحكومي، ولا سيما التعليم العالي.

وتمكنت إيران خلال السنوات السبع الأخيرة من افتتاح مراكز لتعليم اللغة الفارسية في الجامعات الحكومية، كما عقدت اتفاقيات عدة خاصة بالتعليم، وجرى افتتاح مدارس وجامعات إيرانية في سوريا.

ومؤخرًا، أعلن رئيس جامعة طهران الحكومية، محمد مقيمي، العزم على افتتاح فرع للجامعة في دمشق، وذلك خلال لقائه مع نائبة وزير التعليم العالي السوري، فاديا ديب، في طهران. كما عبر مقيمي عن عدم رضاه عن مستوى العلاقات العلمية والأكاديمية بين البلدين. وقال: إنها «ليست مرضية ويجب رفع مستواها»!

الجامعات الإيرانية في سوريا

عملت إيران خلال الأعوام الماضية على تكثيف جهودها للاستحواذ على حصة وازنة من سوق الجامعات السورية، بذريعة «التعاون بين الجامعات الإيرانية والسورية في مجال البحث والإنتاج والمشاريع العلمية والمعرفية، وربطها بالمشاريع التنموية والصناعية والإنتاجية في البلدين»، وزادت في هذا السياق عدد المنح الدراسية للجانب السوري، وأقامت مشاريع بحثية مشتركة.

وحصلت عشرات الجامعات الإيرانية الحكومية والخاصة، على تراخيص رسمية للعمل في سوريا، في خطوة زادت الشكوك في سوريا حول الغايات التي تسعى إليها إيران من وراء افتتاح هذا العدد الكبير من الجامعات في البلاد.

وبعد مباحثات لم تستغرق وقتًا طويلًا، نجحت إدارة جامعة «بيان نور» في انتزاع رخصة لافتتاح فروع لها في سوريا من وزارة التعليم العالي السورية التي وافقت في السابق على افتتاح فروع لـ (5) جامعات إيرانية أخرى، وجاء منح ترخيص جديد لجامعة إيرانية أخرى في إطار مساعي إيران إلى توسيع توغلها في سوريا، تحت غطاء علمي وثقافي. وتُعتبر جامعة «بيان نور» من أكبر الجامعات في إيران، وتأسست عام 1988، وتتبع لوزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا، وتوصف بأنّها تحمل طابعًا إيرانيًا شيعيًا.

وتنقسم الجامعات الإيرانية في سوريا إلى نوعين: الأول جامعات ذات طابع ديني تدرّس المناهج باللغة العربية، وتختص بالعقيدة الشيعية، والثانية حكومية هدفها المعلن تدريس المناهج العلمية كالفيزياء والرياضيات، ولكنّها بدأت أخيرًا تدريس ما يُسمّى «الفلسفة الفارسية».

وأعلنت جامعة حماة عام 2018 عن توقيع اتفاقيات تعاون علمي مع (3) جامعات إيرانية

الاحتفال الإيراني في جامعة دمشق (صفحة كلية الآداب جامعة دمشق على فيسبوك)

المجتمع السوري يضمر عداءً عقائديًا لإيران على خلفية إصرارها على نشر المذهب الشيعي في البلاد

هي «جامعة فردوسي» في مدينة مشهد، و"جامعة أمير كبير" التقنية، إضافة إلى توقيع اتفاق نوعي مع «جامعة الزهراء» للإناث، وفق ما ذكرت مواقع إعلامية سورية معارضة.

وفي منتصف عام 2021، وقّعت جامعتا دمشق وطهران مذكرة تفاهم تضمن الأسس الأولية لجميع الاتفاقيات اللاحقة بين الطرفين في مجال الاختصاصات الدراسية. وسبق ذلك في مطلع عام 2020 توقيع مذكرة تفاهم بين وزارتي التربية في كل من دمشق وطهران، تتضمن تبادل الخبرات والتجارب في المجالات العلمية والتعليمية والتربوية، وتقديم الخدمات الفنية والهندسية وترميم المدارس.

وتحت عنوان «تأثير تربوي»، ذكرت دراسة نشرها «معهد واشنطن» مؤخرًا، أنّ «ثمة تطورًا كبيرًا يشير إلى هدف إيران المتمثل بضمان وجود متعدد الأجيال في سوريا، وهو ما يعكسه القرار الرسمي السوري بافتتاح أقسام اللغة الفارسية في العديد من المؤسسات التعليمية والجامعات الحكومية، بما في ذلك جامعات دمشق وحمص واللاذقية».

المصادر:

1- هل نجحت إيران بخرق الثقافة والتعليم في سوريا؟، موقع آي إم أرابيك، 23 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- الغزو الثقافي الإيراني لسوريا... الأدوات والطرق، موقع حفريات، 16 مايو/آيار 2022.

3- خروق إيرانية للثقافة والتعليم الرسمي في سوريا، موقع الشرق الأوسط، 22 ديسمبر/كانون الأول 2023.

«شؤون إيرانية» تحاور ممثلة «مسد» في القاهرة

ليلى موسى: عودة سوريا لمحيطها العربي لم تضع حدًا لتدخلات إيران وتركيا

قالت السيدة ليلى موسى، ممثلة «مجلس سوريا الديموقراطية» (مسد) في القاهرة، إن عودة سوريا إلى محيطها العربي لم تضع حدًا للتدخلات الإيرانية – التركية في الشأن السوري، مشيرة إلى أن القضية الكُردية في تركيا قضية سياسية بالدرجة الأولى، وحلها يتطلب حوارًا وإرادة ورغبة جادة من الطرفين، ومؤكدة أن الطرف الكُردي عرض أكثر من مرة مبادرات سياسية لحل القضية لكن النظام التركي يصر على الإنكار.

وأضافت موسى، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أنه ليس خافيًا على أحد أهمية الموقع السوري الجيوستراتيجي ضمن مشروع «الهلال الشيعي» الإيراني وأن الأزمة السورية والعلاقات الاستراتيجية التاريخية بين سلطات طهران ودمشق قدمت فرصة لسلطات إيران باستغلالها لأجل تمرير مشروعها طالما سعت لتحقيقه لسنوات..

وإلى نص الحوار:

حوار – شريف عبد الحميد

«شؤون إيرانية» تحاور ممثلة «مسد» في القاهرة

ليلى موسى: عودة سوريا لمحيطها العربي لم تضع حدًا لتدخلات إيران وتركيا

عملت طهران على توظيف إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية متعددة الأبعاد في دمشق منذ اندلاع الحرب

● بدايةً... يُرجى تعريف القارئ العربي في إيجاز بـ«مجلس سوريا الديمقراطية»؟

- مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) تحالف سياسي وطني اجتماعي ثقافي سوري جامع، يتكون من أحزاب وقوى مدنية واجتماعية وشخصيات ثقافية واجتماعية، من مختلف أطياف الشعب السوري التي تتوافق على وثائق المجلس وبرنامجه ورؤاه السياسية وتوافق على نظامه الداخلي.

والمجلس منفتح بالحوار على جميع التنظيمات السياسية الوطنية المؤمنة بالحل السياسي السلمي، والتي تعمل على تحقيق تطلعات الشعب السوري في إنهاء الاستبداد بكل أشكاله، وتحقيق سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية، وتعمل على التغيير والتحول الديمقراطي بهدف تحقيق دولة المواطنة المتساوية، دولة تضمن حقوق الجميع بدون أي اقصاء أو تهميش وتضمن حقوق المرأة والمكونات السورية.

ومن أجل ذلك فإن مجلس سوريا الديمقراطية يخوض بكل جهوده وإمكانياته نضالًا سياسيًا اجتماعيًا وفق البرامج التي تعتبر المرجع لعمل هذا المجلس، بهدف الوصول إلى حل دائم ومستدام للقضية السورية.

«القبضة الأمنية» سيد الموقف

● قلتم في تصريحات خاصة لوكالة فرات للأنباء، في أغسطس/آب الماضي، إن «القبضة الأمنية لا تزال هي سيدة الموقف فيما تعانيه سوريا»... ألم يتغيّر شيء بعد 12 سنة من اندلاع الثورة ضد نظام بشار الأسد؟

- منذ بداية الأزمة السورية، اتخذت سلطات دمشق القبضة الأمنية نهجًا استراتيجيًا في التعامل مع الأزمة السورية ومطالب الشعب السوري، وإصرار سلطات دمشق على هذا النهج كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ما آلت إليه الأزمة السورية من التعقيد والتجذر. ومازالت سلطات دمشق تتعامل مع الأزمة بالأدوات ذاتها.

● هل يطالب كُرد سوريا بدولة مستقلة أم بحكم ذاتي أم بحكم كونفدرالي؟

- طالما كانت بنية النظام القائم على المركزية الشديدة المسبب الرئيسي لتفجير الأزمة السورية، نرى أن الحل يكمن في اللامركزية، وتبني مكونات شمال وشرق سوريا

لنموذج الإدارة الذاتية، هذا النموذج الذي أثبت نجاحه بالرغم من حجم الضغوطات والتحديات واستمرارية الأزمة. نتطلع مع باقي مكونات المجتمع السوري تعميمه على باقي الجغرافية السورية.

● ذكرتم، أن هناك دليلًا على أن الحكومة السورية من الرافضين لتشكيل مؤسسة للبت في مصير المختفين والمغيبين قسريًا... ما هو هذا الدليل؟

- رفض الحكومة السورية الصريح لقرار الأمم المتحدة بتشكيل مؤسسة مستقلة معنية بشؤون المفقودين والمغيبين قسرًا في سوريا منذ اندلاع الحرب، بحجة عدم استشارتها بشأن القرار، وأنه بمثابة تدخل سافر في الشؤون الداخلية لدولة السورية. هذا دليل على استمرار سلطات دمشق النهج ذاته في التعامل مع الأزمة السورية وعدم إبداء أية خطوات من شأنها أن تساهم في إعادة بناء الثقة وحلحلة الأزمة السورية.

● اعتبرتم أن «حكومة دمشق في أضعف مراحلها وهي تحتاج إلى الانفتاح على محيطها الإقليمي للخروج من عزلتها وأزمتها»... فهل يستطيع نظام الأسد حقًا الخروج من هذه العزلة؟

- ظروف كثيرة قدمت لسلطات دمشق من شأنها أن تساهم في حلحلة الأزمة السورية، منها الانفتاح الذي حصل على خلفية الزلزال الذي أصاب البلاد والعودة إلى جامعة الدول العربية (المسار العربي) وغيرها من الفرص وخاصة المسار العربي الذي وجد فيه الشعب السوري ضالته ولكن إصرار السلطات على النهج وعدم إبداء المرونة حالت دون ذلك.

> السوريون يمتلكون من القدرة والمؤهلات ما يؤهلهم لطرح حلول لأزمتهم من الداخل السوري

التقارب العربي مع الأسد

● كيف ترون تداعيات التقارب العربي مع نظام الأسد على قضايا كبرى مثل التدخلات الإيرانية والملف الكُردي؟

- كنا نأمل أن تسهم عودة سوريا إلى محيطها العربي في وضع حد للتدخلات الإقليمية (الإيرانية – التركية)، وأن تكون بداية مسار جديد يسهم في حلحلة الأزمة السورية، بما يخدم القضية السورية ومصلحة الشعب السوري. على اعتبار أن القضية الكُردية هي جزء من القضية السورية فإنها تحل ضمنها. لكن للأسف حتى هذا المسار بالرغم من الآمال المعقودة عليه لم يخرج إلى النور بعد.

● ما هو تأثير التقارب التركي مع نظام الأسد على القضية الكُردية... وهل يسهم هذا التقارب في حل هذه القضية أم أنه سوف يزيدها تعقيدًا في تقديركم؟

مؤتمر مجلس سوريا الديمقراطية الرابع

الهلال الشيعي في سوريا

- التنسيق بين الطرفين مستمر ولم ينقطع، وخاصة من خلال مسار آستانا. وكل ما تم من عمليات المقايضة والاحتلالات داخل الجغرافية السورية بموجب تفاهمات بين الطرفين. بالرغم من حجم التناقضات بين سلطات دمشق وأنقرة إلا أنهما متفقان على استهداف الإدارة الذاتية وقطع الطريق أمام التحول الديمقراطي في المنطقة. وبالتالي استمرارية الأزمة السورية والاحتلال التركي للأراضي السورية. وممارسة السلطات التركية لعمليات «تتريك» وهندسة لعمليات التغيير الديموغرافي والتطهير العرقي بحق مكونات المجتمع السوري إلى جانب تنامي الإرهاب والتطرف لما توفره ظروف التدخل التركي من بيئة حاضنة وداعمة.

● شدد «مجلس سوريا الديمقراطية» في مؤتمره الرابع مؤخرًا على أهمية الحل السياسي في سوريا... كيف يمكن التوصل إلى مثل هذا الحل في تقديركم؟

- يكون عبر الحوار، واتفاق السوريين على مشروع لسوريا المستقبل. وما قدمه المجلس من خلال مؤتمره الرابع من خارطة طريق

إيران لم تتمكن من تمرير مشروع «الهلال الشيعي» واستمرارية الأزمة السورية تمنحها الوقت لاستكماله

باجتماع واتفاق المنضوين تحت مظلته، دليل على أن السوريين يمتلكون من القدرة والمؤهلات على طرح حلول ومن الداخل السوري. وبقناعتنا حل الأزمة السورية والخروج منها لن يكون إلا من خلال حوار سوري- سوري جامع.

● حذّر المجلس من «حالة الانقسام التي باتت السبب الرئيسي لاستمرار التدخلات الإقليمية»... فهل هذه الحالة هي المسؤول الوحيد عن هذه التدخلات؟

- استمرارية التدخلات الإقليمية في الأزمة السورية تكرس حالة الانقسام، إلى جانب عوامل أخرى منها تعنت سلطات دمشق بمواقفها، وحالة التشرذم بين المعارضة السورية وارتهان بعض الأطراف لأجندات دول إقليمية، وارتباط الأزمة السورية بغيرها من الأزمات على الصعيدين الإقليمي والدولي. تراجع الملف السوري ضمن أولويات اهتمام المجتمع الدولي... إلخ، كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على الأزمة السورية.

● كيف يجمع الفرقاء السياسيين من المعارضة السورية السلمية على هدف واحد وهو إسقاط النظام...

ظاهرها دعم وباطنها احتلال.. خطوات حثيثة من أنقرة، لفرض سياسة التتريك في مناطق شمال وشرق سوريا

وهل يمكن أن يتحقق هذا الهدف في المستقبل المنظور؟

- حل الأزمة السورية وتجاوزها يتطلب بالدرجة الأولى العمل على التحول الديمقراطي، عبر طرح مشروع بديل عن بنية النظام القائم على المركزية الشديدة.

وهناك نماذج متعددة لنظم اللامركزية للخروج من هذه الحالة كما أشرت في بداية الحوار نموذج الإدارة الذاتية المطبق في مناطق شمال وشرق سوريا. أما إجماع السوريين على هذا النموذج فهو يتطلب حوار سوري –سوري والإجماع على نموذج يتوافق مع خصائص المجتمع السوري.

تدويل الأزمة السورية

● هناك «تضارب مصالح» دولي حاليًا بين روسيا والصين من جهة وأمريكا وأوروبا من جهة ثانية... فهل يمكن التوصل إلى حل للأزمة السورية في ظل هذا التضارب؟

- كما تعلمون، بعد تدويل الأزمة السورية وارتباطها بالأزمات الإقليمية والدولية، بات الخروج من الأزمة السورية بحاجة إلى توافقات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وليس من السهولة تحقيق توافقات في ظل الكم الهائل من الملفات الخلافية الشائكة والمعقدة. ولكنها بنفس الوقت ليست مستحيلة طالما هناك مشتركات يمكن العمل عليها.

● كيف ترون المستقبل السوري الغامض... وهل يمكن أن نرى في يوم ما حكومة ديمقراطية في البلاد؟

- استمرارية الأزمة ليس بحل وتداعياتها لا يقتصر على الداخل السوري لوحده. وبالتالي الخروج من الأزمة ضرورة تفرض نفسها على الجميع. طالما هناك رغبة وإرادة سورية في إدارة الأزمة السورية وليس الإدارة بالأزمة، سيكون هناك تحول وطني ديمقراطي يصب في خدمة ومصلحة الشعب السوري.

مشروع الهلال الشيعي

● خلال زيارة إبراهيم رئيسي الأخيرة إلى دمشق، فوجئ الجانب السوري بسلسلة من الطلبات ومسودات الاتفاقات؛ بعضها يعود إلى اتفاقات سابقة وقعت في بداية 2017، وبعضها الآخر جديد. قراءتك لتلك الاتفاقيات التي اعتبرها الخبراء استعمارًا إيرانيًا لسوريا؟

- بعد تفعيل المسار العربي، والذي يحمل ضمن أجنداته العمل على وضع حد للتدخلات الإقليمية من ضمنها التواجد الإيراني. ربما حاولت إيران الاستفادة من الشرعية التي نالتها

حل الأزمة السورية والخروج منها لن يكون إلا من خلال حوار سوري- سوري جامع

لا مكان آمن في غزة.. الاحتلال يمارس الإبادة الجماعية

سلطات دمشق من عودتها لجامعة الدول العربية بتوقيع اتفاقيات لتدعيم وضمان استمرارية تواجدها في سوريا بصورة شرعية.

● ماذا تريد إيران من سوريا بالضبط؟ ولماذا تقوض إنهاء الصراع في سوريا؟

- ليس خافيًا على أحد أهمية الموقع السوري الجيوستراتيجي ضمن مشروع الهلال الشيعي الإيراني. والأزمة السورية والعلاقات الاستراتيجية التاريخية بين سلطات طهران ودمشق قدمت فرصة لسلطات إيران باستغلالها لأجل تمرير مشروعها طالما سعت لتحقيقه لسنوات.

بخصوص الشق الثاني من السؤال، لماذا تقوض إنهاء الصراع في سوريا؟

فذلك يرجع إلى عدة عوامل، منها أن إيران لم تتمكن من تمرير مشروعها بشكل كامل، وبالتالي استمرارية الأزمة تمنحها المزيد من الوقت والفرص لاستكماله، إلى جانب أنه كلما تمكنت من تحقيق مكاسب وأوراق وأجندات في الأزمة السورية تجعلها لاعب أساسي في إدارة الأزمة السورية لا يمكن تجاوزها، كل ما سبق يسهم بشكل أو آخر في خدمة مشروع «الهلال الشيعي» وتدعيم تواجدها في سوريا.

● كيف ترون ما يحدث في غزة من جرائم الإبادة الجماعية؟

- ما يتعرض له المدنيين من انتهاكات وجرائم ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ونأمل من المجتمع الدولي العمل على حماية الشعب والاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية لحل القضية الفلسطينية.

● ضربات إسرائيل الجوية في سوريا ضد إيران وحزب الله أصبحت أكثر فتكًا... لماذا الآن؟

- ما تشهده سوريا والعراق من ضرب لقواعد التحالف الدولي من قبل الجماعات التابعة لإيران وقصف (إسرائيل) لمواقع وشخصيات إيرانية في سوريا هي نتيجة تداعيات حرب غزة.

● ما هي إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام وتعايش بين الكُرد والدولة التركية يتم بمقتضاه حل القضة الكُردية؟

- القضية الكُردية في تركيا قضية سياسية بالدرجة الأولى، وحلها يتطلب حوارًا سياسيًا وإرادة ورغبة جادة من الطرفين. أكثر من مرة عرض الطرف الكُردي مبادرات لحل القضية الكُردية لكن النظام التركي مُصر على الرفض والإنكار والتنصل من مسؤولياته. بما أن بنية النظام التركي كغيره من الأنظمة شديدة المركزية والاستبدادية والديكتاتورية هذه الأنظمة القائمة على تمجيد عرق وإنكار كل ما هو مختلف. بقناعتنا حتى يتم حل هذه القضية وغيرها من قضايا المنطقة هناك حاجة ماسة في تغيير بنية النظام القائم إلى نظام قائم على اللامركزية والتعددية والعيش المشترك بموجبها يمكن حل القضية الكُردية وغيرها من القضايا داخل تركيا.

● هناك حملة دولية للمطالبة بالإفراج عن القائد الأسير عبد الله أوجلان... فهل يمكن أن يرى أوجلان النور؟

- اعتقال السيد أوجلان هي قضية سياسية في المقام الأول، وهي قضية شعب، ونأمل من الدولة التركية العدول عن مواقفها حيال قضية السيد أوجلان، والتي هي قضية شعب في الوقت ذاته والكف عن عداء الكُرد داخل تركيا وخارج حدودها السياسية وتصدير أزماتها إلى الخارج، وحل القضية الكُردية بالسبل السياسية والحوار.

انكشاف «لغز نووي» عمره 16 عامًا

صحيفة هولندية: كيف دمرّت إسرائيل مفاعل «نطنز»؟

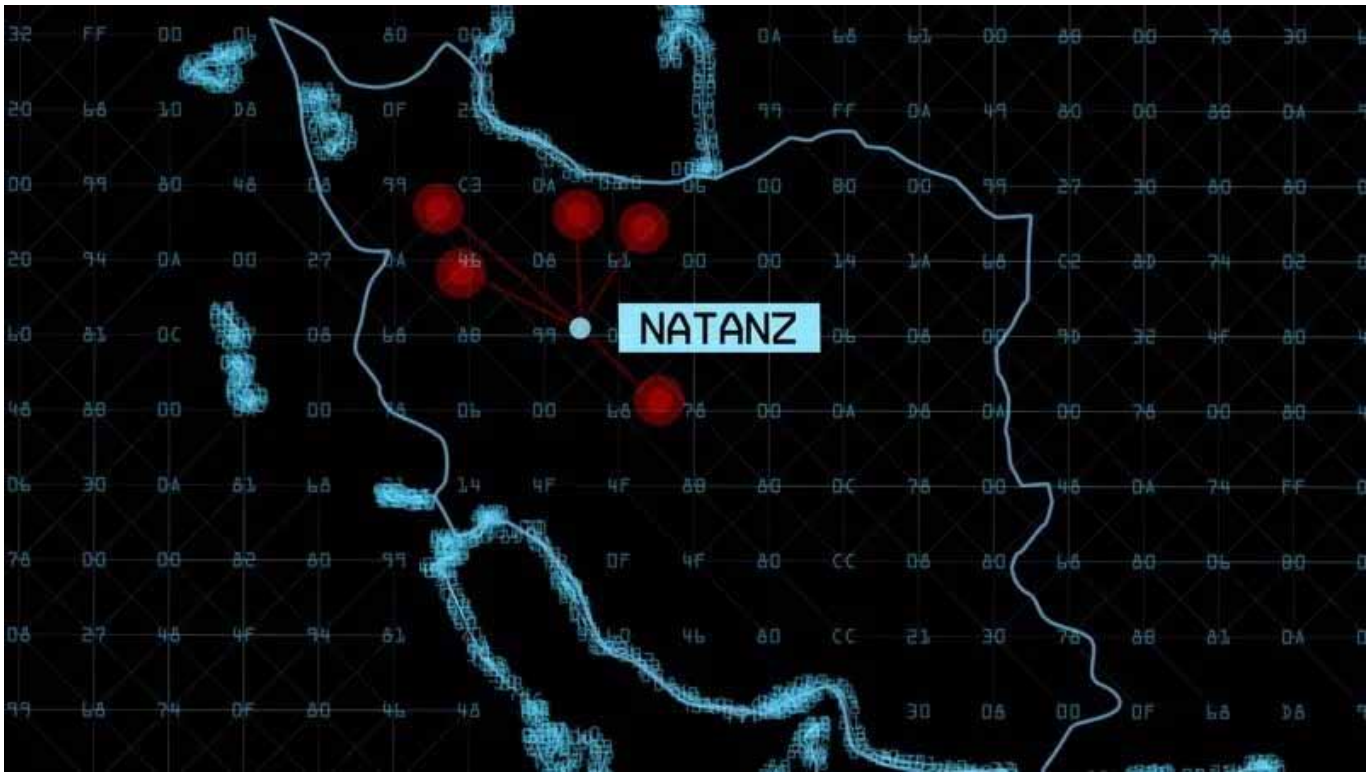

الفيروسات دخلت المفاعل النووي الإيراني الشديد السريّة، لتتحكم بأجهزته عن بعد، ولتبدأ بعدها نشاطها التدميري بتفجير الأجهزة الإلكترونية من الداخل وسط ذهو

أحمد النعماني

في مثل هذه الأيام من أواخر عام 2007، وقع حادث غامض بات فيما بعد، وحتى 16 عامًا مضت، بمثابة أكبر «لغز» في تاريخ البرنامج النووي الإيراني، وهو وقوع انفجار ضخم في منشأة «نطنز» النووية أسفر عن تدمير أجهزة الطرد المركزية، ومصرع عدد من العلماء والفنيين الإيرانيين.

وكشف تحقيق استقصائي نشرته صحيفة هولندية مؤخرًا، عن هوية العميل الذي أدخل الفيروس المسمى «ستكسنت» إلى موقع تخصيب اليورانيوم الرئيسي في «نطنز» وسط إيران، ليعود اسم المهندس الهولندي إريك فان سابين، مجددًا إلى الواجهة بعد كل تلك السنوات، لينكشف لغز ذلك الهجوم الخفي الذي حيّر العلماء طوال السنوات الماضية.

ومنذ عدة سنوات، كشف فيلم وثائقي بعنوان «الأيام صفر»، النقاب عن هوية العميل الذي اخترق منشأة «نطنز» النووية في قلب إيران، وكيف نفذ «الموساد» والمخابرات الأمريكية العملية بمعرفة مهندس كان يعمل بفرع شركة «سيمنز» الألمانية في هولندا.

«الموساد» والمخابرات الأمريكية نفذا العملية عام 2007 بمعرفة مهندس كان يعمل بشركة «سيمنز» الألمانية في هولندا

هجوم «الدودة الإلكترونية»

حدث هذا الهجوم الأول من نوعه في العالم، عن طريق وضع فيروس أطلق عليه «ستكسنت»، وهي دودة إلكترونية شديدة الإتقان والتعقيد لم يسبق لها مثيل، ولم تستخدم من قبل في أي هجمات إلكترونية على مستوى العالم.

واستخدمت هذه الدودة الإلكترونية بالفعل،

منشأة إيرانية

والتي تم تطويرها على مدار عقد كامل، فى مهاجمة محطة «نطنز» النووية الإيرانية، وبالتحديد أجهزة الطرد المركزى الخاصة بها وأنابيب الغاز، وذلك فى يونيو/حزيران عام 2010.

«الدودة الإلكترونية» المصممة من جانب عدة أجهزة استخباراتية بأمريكا و(إسرائيل)، كانت تنسخ نفسها وتتكاثر بحيث تعمل على استهداف وتدمير أهدافها داخليًا، وذلك دون أن يستطيع أحد الشعور بوجودها، أو يفلح فى تتبع خط سيرها أو المسارات التى سلكتها عبر أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمحطة النووية.

وكانت تلك الدودة مجرد جزء من مشروع كبير يهدف لشل البنية التحتية لدولة إيران بالكامل. وقد نجحت تلك الدودة بالفعل فى مهمتها، وأخرجت الأجهزة عن نطاق السيطرة وأحدثت تفجيرات. وكان ذلك بالطبع من أجل إيقاف أو إعاقة البرنامج النووى الطموح لإيران آنذاك، وردًا على تهديدات أحمدى نجاد الكلامية بـ «إبادة إسرائيل»!

فى ذلك الوقت، لم تعلن السلطات الإيرانية عن أي عمل تخريبي متعمد وراء الحادث، في

فيلم وثائقي بعنوان «الأيام صفر» أظهر هوية العميل الذي اخترق منشأة «نطنز» النووية في قلب إيران

حين لم يصرح العلماء وغيرهم من الفنيين بأي رأي قاطع فيما يتعلق بأي حادث متعمد وراء ما وقع بالمفاعل.

في حين يشير الفيلم إلى أنه تم إعدام عالمين من رواد البرنامج النووي الإيراني، ظلمًا بتهمة «الخيانة العظمى» والمثير في الأمر بالفعل، أن أحدًا لم يدر بخلده مطلقًا أنه استهداف أو عدوان خارجي أو أنه حادث مدبر، والمثير أكثر أنه لسبب تكنولوجي مجهول، يرجح الفيلم أن الإسرائيليين خلفه نتيجة عبثهم بشفرة تلك الدودة، انتشرت أو تفرعت من تلقاء ذاتها وشقت طريقها لعدد لا يحصى من أجهزة الكمبيوتر عبر العالم. وأنها موجودة كامنة بتلك الأجهزة، ولن تنشط إلا تحت ظروف بعينها، ووفقًا لمتطلبات محددة، وأن لها تاريخًا تنتهي فيه صلاحيتها وقدرتها على الإتلاف أو التدمير.

وهناك تفاصيل مثيرة وغريبة عن كيفية وصول المخابرات الأمريكية وجهاز «الموساد» الإسرائيلي إلى المنشأة الشديدة التحصين، بعدما نجح المهندس الهولندي بعد سنوات على ما يبدو من التحضيرات والتعاون مع الموساد

والسي آي إي، في إدخال معدات ملوثة بالفيروس إلى شريان الحياة في نطنز، وتركيبها على مضخات مياه.

وحسب التحقيق الذي نشرته صحيفة «دي فولكس كرانت»، فإن المهندس الهولندي إريك فان سابين، عميل جهاز المخابرات والأمن العام الهولندي هو من نجح في الوصول إلى منشأة نطنز، لتنفيذ العملية التي سبقتها سنوات من الإعداد والتعاون بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والموساد الإسرائيلي وتكلفة قدرها مليار دولار لتطوير الفيروس.

وعن دوافع الكشف عن هوية المنفذ، ذكرت الصحيفة أن وفاة المهندس «أزالت خطر الانتقام الإيراني منه»، مشيرة إلى موافقة عائلته، على ذكر اسمه ونشر صورته على الملأ.

وذكر التحقيق أن المهندس قام بمهمة محفوفة بالمخاطر للغاية في إيران، عبر تسلله إلى منشأة نطنز، حيث ركّب أجهزة ومعدات «مفيرسة»، وأدى ذلك إلى تعطيل ألف جهاز مركزي في منشأة «نطنز».

وكان المهندس الهولندي المتزوج من إيرانية، يعمل في شركة نقل في دبي، وسافر مرات عدة إلى إيران، وقالت شركة النقل «تي تي إس إنترناشيونال» إنها أرسلت قطع غيار لصناعة النفط والغاز في إيران سابقًا، لكنها لم تكن على علم بالأنشطة السرية لموظفها، العميل الهولندي.

«إبطاء» طموحات إيران النووية

بعد مرور 13 عامًا على العملية، لم يفصح جهاز المخابرات العامة الهولندي عن أي تفاصيل للعملية، وجاء في رده على أسئلة صحيفة «دي فولكس كرانت» والتي أرفقت بجميع نتائج التحقيق: «نحن لا نصدر أبدًا بيانات حول الأمور التي يمكن أن تكشف شيئًا ما عن أساليب عملنا». كما لم ترد وكالة المخابرات المركزية على الأسئلة المتعلقة بمضخات المياه وعدم إبلاغ نظرائهم الهولنديين بالخطة كاملة.

ستكون الحرب العالمية الثالثة إلكترونية. أو أنها ستبدأ على أي حال إلكترونية قبل أن تتدخل الجيوش والطائرات لتحسم نهاياتها

الهدف من العملية كان إعاقة البرنامج النووي الإيراني والرد على تهديدات «نجاد» الكلامية بـ «إبادة إسرائيل»!

إيران رفضتت مرارا السماح لمراقبي الطاقة النووية بدخول بعض المواقع

وزعم التحقيق أن المسؤولين السياسيين الهولنديين لم يعلموا بأي شيء إطلاقًا، عن دور جهاز المخابرات في تخريب البرنامج النووي الإيراني، ومنهم رئيس الوزراء آنذاك جان بيتر بالكينينده الذي رد على الصحيفة بقوله «أنا دائمًا متردد في النظر إلى الوراء عندما كنت رئيسًا للوزراء، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن أحافظ على السرية بشأن هذا الأمر، ليس فقط خلال فترة رئاسة الوزراء، ولكن أيضًا بعد ذلك».

وعندما تم إطلاق فيروس «ستاكسنت» ضد البرنامج النووي الإيراني عام 2010، لم تكن هناك اتفاقيات أو قواعد دولية لاستخدام الفيروسات التخريبية، ولم تضع الأمم المتحدة معايير (غير ملزمة قانونيًا) لقواعد العمل في المجال الرقمي إلا في عام 2015، ووفقًا للأمم المتحدة، فإن مهاجمة البنية التحتية الحيوية غير مسموح بها.

واتهمت إيران (إسرائيل) أكثر من مرة بتخريب أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز، آخرها في أبريل/نيسان 2021، حين أعلنت أن المنشأة النووية قد تعرضت إلى «عمل إرهابي نووي»، كما اتهمتها أيضًا بتنفيذ تفجيرات

> حادث التفجير المدبر أدى إلى إعدام عالميّن من رواد البرنامج النووى ظلمًا بتهمة «الخيانة العظمى»

وعمليات اغتيال لعلماء في المجال النووي.

وفي عام 2019، خلص تحقيق داخلي لجهاز المخابرات العامة الهولندي حول الموضوع إلى أن «سلسلة الأدلة غير مكتملة»، ولا يظهر في أرشيف الجهاز أن العميل فان سابين هو الذي زرع فيروس «ستكسنت» في محطة نطنز، أو أن المعدات التي أحضرها إلى نطنز كانت تحتوي على الفيروس المدمر.

في المقابل، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في يونيو/حزيران 2012 أن القوة الدافعة لهذا المشروع، تعود إلى 2006 عندما كان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش، يبحث بالتعاون مع (إسرائيل) عن خيارات أخرى غير سياسية، لـ «إبطاء» طموحات إيران النووية.

■ المصادر:

1- تفاصيل مثيرة.. لغز أكبر ضربة لنووي إيران يكشف بعد أكثر من 16 عاما!، موقع جسور، 7 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- «الأيام صفر».. تدمير إيران بفيروس إلكتروني، موقع الشروق، 14 يوليو/تموز 2016.

بلدة غزة القديمة..
تاريخ دمرته "إسرائيل"

سوق القيسارية

- بني السوق بالقرن الرابع عشر الميلادي
- تطلق تسمية القيسارية على الأسواق المغطاة بأروقة
- يضم السوق 44 متجراً للذهب
- شوهت القذائف الإسرائيلية غالبية محاله ودمرتها

سوق الزاوية

- أحد أشهر وأقدم أسواق مدينة غزة القديمة
- يعتبر السوق امتداداً تاريخياً لـ"سوق القيسارية" الأثري
- قصف الاحتلال السوق في 17 نوفمبر 2023

المسجد العمري

- يقع المسجد إلى جوار مدخل "سوق القيسارية"
- أسس المسجد قبل أكثر من 1400 عام
- تبلغ مساحته نحو 4100 متر مربع
- يعد المسجد ثالث أكبر مسجد في فلسطين
- قصف الاحتلال مئذنة المسجد وباحته الخلفية في بداية ديسمبر 2023

المسجد والكنيسة

- يشترك مسجد "كاتب ولاية" بجدار واحد مع كنيسة القديس "برفيريوس"
- يعود تاريخ بناء الكنيسة للعام 425 ميلادي
- يرجع تاريخ بناء المسجد لحكم "الناصر محمد بن قلاوون" سنة 1341 ميلادية
- يعتبر المعلم رمزاً للتعايش الإسلامي المسيحي
- قصفت الطائرات الإسرائيلية الكنيسة ودمرت أجزاء واسعة منها
- قصفت الدبابات المسجد وأوقعت أضراراً بالغة فيه

إنفوجرافيك غزة القديمة... تاريخ دمره الاحتلال الإسرائيلي (الخليج أونلاين)

بطلها شركة تستورد الشاي لحساب الوزارات

فضيحة فساد بقيمة «مليارى دولار» تضرب إيران

متى يتم مكافحة الفساد المستشري في إيران؟

سحر عزوز

طفت على السطح في إيران، مؤخرًا، فضيحة فساد جديدة بقيمة ملياري دولار، في مجال استيراد الشاي، حيث كشفت التحقيقات أن إحدى الشركات الخاصة المسماة «دبُش» تلقت خلال الفترة من 2019 إلى 2022 عملات أجنبية من الحكومة بغرض استيراد شاي وآلات، بقيمة 3 مليارات و370 مليون دولار.

وكشف الإعلام المحلي، أنه خلال السنوات الماضية تمكنت «دبش» من استيراد الشاي، لحساب وزارات الزراعة والأمن والاقتصاد، ومؤسسات حكومية أخرى مثل البنك المركزي والجمارك ومنظمة تنمية التجارة وهيئة المواصفات والمقاييس.

وتداول الإعلام الإيراني غير الحكومي، مؤخرًا، تقارير جاء فيها أن «دبش» تمكنت من بيع الشاي الذي يبلغ سعره دولارين بسعر يتراوح بين 14 و20 دولارًا للكيلو، وحققت بذلك ربحًا متوسطًا قدره 15 دولارًا للكيلو الواحد.

وحصلت «دبش» على الدولار بالسعر

هيئة التفتيش: شركة خاصة حصلت على 3,3 مليارات دولار لاستيراد شاي «هندي» واستوردت «الكيني»

الحكومي لترميم أجهزة في خط إنتاجها، كما أنها حصلت على قروض كبيرة من البنوك الإيرانية بصفتها شركة استيراد، في وقت لم يتمكن فيه المنتجون المحليون من الحصول على أي من هذه التسهيلات والقروض من البنوك الإيرانية.

قال ذبيح الله خدائيان، رئيس هيئة التفتيش الإيرانية، في تصريحات إعلامية، أن كمية الشاي المطلوبة في البلاد نحو 100 ألف طن سنويًا، منها نحو 70% مستوردة، وفي حين تعمل نحو 100 شركة صناعية وتجارية في استيراد الشاي، فإن معظم الواردات تتم بواسطة شركة واحدة فقط هي «دبش».

وأضاف خدائيان، أنه منذ بداية عام 2019 وحتى نهاية 2022 حصلت «دبش» على نحو 3 مليارات و370 مليون دولار من النقد الأجنبي (من البنك المركزي) لاستيراد الشاي وآلات الطباعة والتعبئة المتطورة، مشيرًا إلى أنه خلال هذه الفترة، تم رصد 79% من النقد الأجنبي لاستيراد الشاي وتم تخصيصه لهذه الشركة.

وأوضح أنه بينما قامت هذه الشركة بتسجيل طلب لاستيراد «شاي هندي» درجة أولى بقيمة 14 دولارًا للكيلو الواحد، فإنها استوردت «الشاي الكيني» من الدرجة الثانية، بقيمة حوالي دولارين للكيلو.

وأشار رئيس هيئة التفتيش، إلى مخالفة أخرى لـ «دبش» في طريقة تخليص البضائع، وقال إن الطريقة التي تمت بها تخليص بضائع هذه الشركة من الجمارك، كان بالأساس من خلال وضع «علامة» على الصنف، وتخليص البضاعة وإدخالها إلى البلاد دون إجراء أي فحص لها، في حين أن استيراد الشاي يتطلب فحوصات من مؤسسات حكومية للتأكد من الجودة.

وتعليقًا على ذلك، قال الدكتور آيزاك سعيديان، الأكاديمي الإيراني، أن قضايا الفساد المالي في البلاد، على غرار قضية استيراد الشاي، تتعلق بتعدد الأسعار للدولار داخل البلد، فقد شهدت إيران في ظل هذه السياسة استيراد بضائع بالسعر الرسمي للدولار، وعرضها بالسوق وبيعها بناء على سعر السوق السوداء للدولار، الذي يكون أضعاف السعر الحكومي.

وفي قضية استيراد الشاي، هناك أكثر من إشكالية مثل استخدام السعر الحكومي لاستيراد البضائع واستيراد الشركة كمية من الشاي بجودة أقل، وسعر أقل بكثير.

والحقيقة أنّ قضية فساد الشاي هي مجرد قضية واحدة، ضمن سلسلة طويلة مُتتالية من عمليات الفساد المالي المليارية، خلال عقودٍ من عمر الجمهورية الإيرانية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر قضايا فساد وقعت في عهد أحمدي نجاد، مثل عمولات بمليارات الدولارات لرجل الأعمال بابك زنجاني لتصدير النفط، وقضية مجموعة مساكن «شانديز» في مجال العقارات، وتنامي تورط الحرس الثوري بالتهرب الجمركي والتجاري حتى وصفهم نجاد بـ «الأخوة المهرّبين» مع سيطرتهم على موانئ ومطارات حساسة في البلاد، وقضية الرواتب الفلكية في عهد روحاني، وغيرها الكثير من القضايا. والتي كان لها انعكاسات سلبية بالتأكيد على بيئة الأعمال الخاصة والاستثمارات في إيران، والتسبب في تكاليف اقتصادية باهظة.

ووجّه مهدي نصيري، المدير الإداري السابق لصحيفة «كيهان»، أصابع الاتهام إلى «جهات عليا» بخصوص قضية فساد الشاي قائلًا: «إن الفساد الهائل الأخير في الشاي لم يكن ليحدث لولا التدخل والضغط والتأثير المباشر أو غير المباشر، من قِبل المؤسسات الاستخبارية والقضائية التابعة والمُعينة من قِبل المؤسسة القيادية، والتي تمتلك كل الصلاحيات في هذه المؤسسة».

ويرجّح التصور السابق، ما أظهره أحدث تقرير لـ «منظمة الشفافية الدولية»، الصادر مؤخرًا، من احتلال إيران لمرتبة متدنّية عالميًا في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة، بترتيب 147 بين 180 دولة من حيث حجم الفساد المالي، بجانب كل من أوغندا وأفغانستان.

وفي مناقشة حول الفساد الاقتصادي عميق الجذور داخل النظام الإيراني، أكد النائب السابق حشمت الله فلاحت پيشه، العضو السابق في لجنة الأمن في البرلمان، على «التردد المثير للقلق لحالات الفساد الكبيرة التي تظهر بشكل شهري».

وأكد فلاحت پيشه، على مدى هائل للفساد

إيرانيون يتسوقون في البازار الكبير بطهران في 30 نوفمبر

شركة دبش حصلت على نقد أجنبي بقيمة 3.3 مليارات دولار لاستيراد شاي درجة أولى (بيكسلز)

الاقتصادي في إيران، حيث قدره بأكثر من 57 مليار دولار. ولتوضيح هذا الرقم، لفت الانتباه إلى أنه يتساوى مع مبلغ القرض الكامل الذي حصلت عليه كوريا الجنوبية من صندوق النقد الدولي، والذي جعلها تصعد إلى قائمة أكبر 10 اقتصادات في العالم.

وربط فلاحت پيشه، بين الارتفاع في حالات الفساد الاقتصادي بشكل كبير وتآكل «مبدأ الاستحقاق» في السلطات الثلاث للحكومة. وأشار إلى فضيحة فساد الشاي «ديبش»، كدليل على تشغيل المسؤولين خارج نطاق الرقابة والتفتيش، مما يسهم في إيجاد منصة ملائمة للفساد.

وانتقد النائب السابق في البرلمان الإيراني، السلطات لتجاهلها للقضايا النظامية، حيث أكد أن «إنكار العيوب في الحالة الحالية سيؤدي فقط إلى تفاقم المشكلات، مما يقود البلاد إلى دورة

النائب حشمت الله فلاحت بيشه: حالات فساد كبيرة تظهر بشكل شهري... وحجم الفساد في إيران 57 مليار دولار

أحدث تقرير لمنظمة الشفافية الدولية.. إيران بالمرتبة 147 بين 180 دولة من حيث حجم الفساد المالي

تدميرية تعيق التنمية.

وحذر فلاحت پيشه، من تشكيل نخبة سياسية داخل النظام. وأعرب عن قلقه من أن هذه النخبة، عند تجاوزها للمؤسسات البرلمانية والرقابية، تعزز الصلة بين السلطة والثروة، مما يزيد من الفساد.

ذلك، مع ملاحظة أن الرقم البالغ 57 مليار دولار الذي ذكره فلاحت پيشه، تقدير متفائل، في ظل التقارير من بعض وسائل الإعلام الإيرانية التي أفصحت عن 12 حالة كبيرة للفساد الاقتصادي من عام 2010 إلى عام 2022، بإجمالي قدره 94 مليار دولار.

مع ذلك، يؤكد المحللون الاقتصاديون، أنه يتعين الاعتراف بأن هذا الرقم يمثل فقط جزءًا صغيرًا من حالات الفساد التي تم الكشف عنها داخل الهيكل الاقتصادي للنظام على مدى السنوات الـ12 الماضية، حيث تظل العديد منها مخفية في الطبقات المعقدة لمؤسسات الأمانة والجيش والهيكل التنفيذي للنظام.

وعلاوة على ذلك، تظل بعض الحالات مخفية بسبب وقوعها في مؤسسات تتعلق بمكتب المرشد الأعلى علي خامنئي، والشركات التي تخضع لإشرافه المباشر. وبالتالي، لا يمتلك أي فرد أو مؤسسة القدرة على التحقيق في هذه الحالات. لذلك، من الضروري الاعتراف بأن حالات الفساد مثل فضيحة الشاي «ديبش»، ليست بالضرورة هي الحالات الأكثر أهمية ضمن هذا النظام.

وعلى الرغم من أن خامنئي، يتظاهر بأنه «معارض» للفساد بين مسؤولي البلاد، إلا أن الذي يدفعه القلق إزاء ردود الفعل العامة واحتمالات الاحتجاجات المحتملة، وجد نفسه مضطرًا في عدة مناسبات في السنوات الأخيرة إلى حث وضغط مسؤولي النظام على عدم حسم هذه القضايا بسرعة، بهدف التستر على الفساد الحكومي.

«منظمة الشفافية الدولية»: إيران تحتل المرتبة 147 بين 180 دولة من حيث حجم الفساد المالي

■ المصادر:

1- الفساد المالي في إيران.. قضايا متجددة وتبعات وخيمة، موقع معهد رصانة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- كيف كشفت صفقة شاي عن فساد مالي بالمليارات في إيران؟ موقع الجزيرة نت، 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- نظرة شاملة على أزمة الفساد في إيران، موقع منظمة مجاهدي خلق، 23 ديسمبر/كانون الأول 2023.

تلاعبت بالإحصائيات لاختلاق «إنجازات وهمية»

حكومة «رئيسي» تودّع 2023 بمزيد من الأكاذيب

حكومة رئيسي والعجز في حل مشاكل الشعب الإيراني

■■ بينما يعاني عموم الإيرانيين، باستثناء طغمة الملالي الحاكمة وأعوانها، من أزمة اقتصادية طاحنة، كشفت صحف إيرانية محلية، مؤخرًا، عن «تلاعب» حكومة إبراهيم رئيسي بعدد من الإحصائيات الاقتصادية الرسمية، التي تم الإعلان عنها في الإعلام الحكومي، لخلق انطباع بتحقيق «إنجازات وهمية» لا أساس لها من الصحة!

وفيما زعم إحسان خاندوزي، وزير الاقتصاد الإيراني، قبل فترة، أن الميزان التجاري «الإيجابي» أصبح 15 مليار دولار، أعلنت الجمارك أن الميزان التجاري «السلبي» قد وصل إلى 12 مليار دولار، اعتبرت وسائل الإعلام الإيرانية، تصريحات وزير

إسراء حبيب

الاقتصاد للإحصائية مصحوبًا بـ «التجميل»، كانت من أجل «اختلاق إنجازات» وهمية، وأنه يبتعد عن الواقع بفارق يبلغ نحو 27 مليار دولار.

وكتبت صحيفة «دنياي اقتصاد» حول هذا الأمر قائلة «إن استمرار تراجع الميزان التجاري الإيراني سلبًا، قد تسبب في أن يبحث مسؤولو الحكومة على أساليب جديدة من أجل عرض الإحصائيات».

وأضافت الصحيفة أنه: «في حين أن الميزان التجاري للدولة قد وصل إلى سلبي بمقدار 12 مليار دولار، أفاد وزير الاقتصاد بأن الميزان التجاري وصل إلى إيجابي بمقدار 15 مليار دولار في التجارة».

وعلى نحو ما ورد في هذا التقرير، فإن الإحصائية التي قدمها وزير الاقتصاد الإيراني إحسان خاندوزي، هي تجميع لصادرات النفط، الكهرباء والخدمات، إلى جانب الصادرات غير النفطية. وأكدت الصحيفة أن التلاعب في الإحصائية يخل بأساليب التحليل الإحصائي، لأن إعلان الإحصائية التجارية كان دائمًا برفقة إحصائية الصادرات غير النفطية، ولكن الوزير يعلن سلعًا جديدة في الإحصائية الجديدة مثل النفط والكهرباء والخدمات الفنية والهندسية من أجل إثبات أن الميزان التجاري وقعت عليه إضافة

إيجابية. ودائمًا ما كان التلاعب بالإحصائيات في إيران من أحد أساليب «اختلاق إنجازات»، لكن هذا الأمر انتشر بصورة أكبر مما سبق، خلال السنوات الأخيرة.

«المركزي» يتلاعب أيضًا

في هذا السياق، كتبت صحيفة «اعتماد» يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في تقرير لها، أن «البنك المركزي» يتلاعب بالإحصائيات ويقدّم أرقامًا مختلقة عن نسبة التضخم، على نحو أنه بالرغم من تأكيد هذا البنك تراجع التضخم إلى 47%، فإن نسبة التضخم المعلنة للسلطة القضائية من أجل حساب (الديون والمهر) قرابة 55%..

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد وصل التلاعب بالإحصائيات والعمل في الخفاء بشأن المجال الإحصائي في إيران، إلى أن يصرح الباحث الاقتصادي فرشاد مومني، بأن المسؤولين ينشرون «الإحصائيات المزيفة» من أجل تعزيز الروح المعنوية للمواطنين، لكن لا ينبغي إخفاء الحقيقة.

وفي هذا الصدد، تقدم النائب البرلماني جبار كوتشكي نجاد، يوم 21 مايو/أيّار الماضي، بطلب البرلمان من أجل تدخل مركز بحوث البرلمان أو «ديوان المحاسبات» للحصول على معطيات محاسبة النسبة الدقيقة للتضخم، وكان

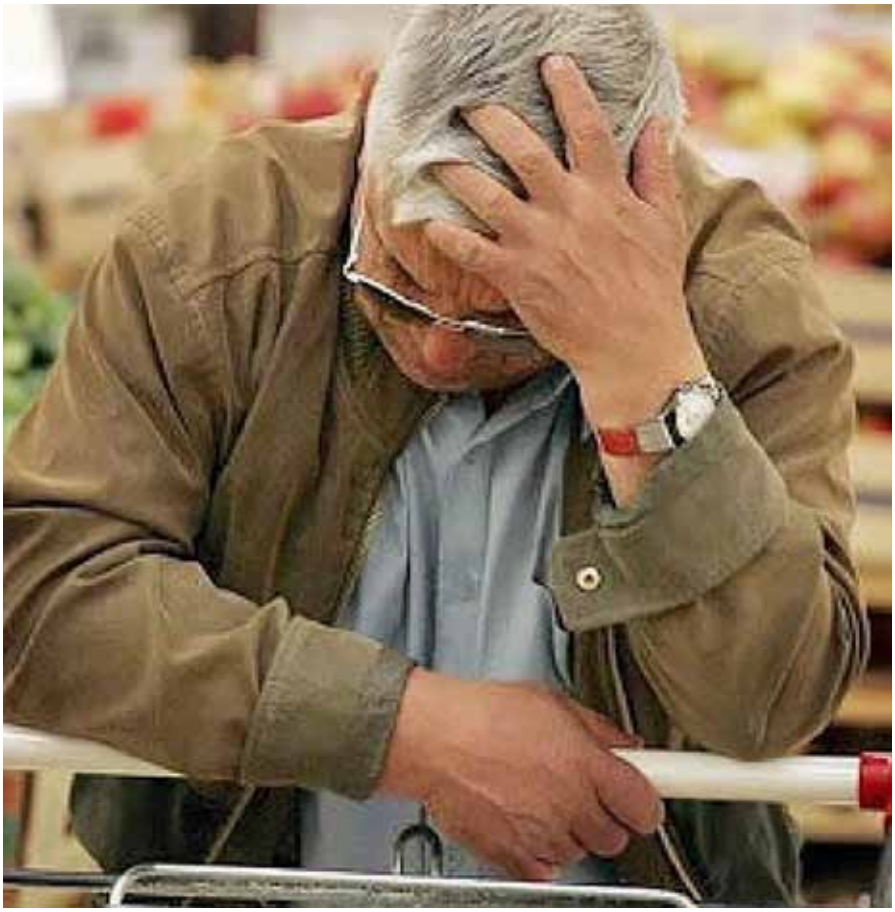

مركز إحصاء نظام الملالي تضاعفت أسعار السلع الأساسية

> «البنك المركزي» يتلاعب بالإحصائيات ويقدم أرقامًا مختلقة تزعم انخفاض نسبة التضخم في البلاد

قد أكد أن الحكومات تسعى في الأغلب للتلاعب بالإحصائيات، وأن «نتيجة هذا الموضوع لا تُحمد عقباه».

ويؤكد خبراء الشأن الإيراني، أن تلاعب نظام الملالي في الإحصائيات، ونشر «معلومات منتقاة»، ليس له أي تأثير في الرأي العام، لأن أزمة المعيشة والتضخم الحالية في اقتصاد إيران لا تترك مكانًا لتلاعب المسؤولين بالإحصائيات.

ووفقًا لتقرير المركز الإحصائي الإيراني، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، يبلغ عدد العاطلين عن العمل في البلاد 2.043 مليون شخص، بينهم 875،000 خريج جامعي.

ويواجه الخريجون معدلات بطالة مرتفعة، ويُلقى اللوم على النظام كثيرًا بسبب نقصهم في المهارات اللازمة للعمل. تُظهر إحصائيات صادمة أن سوق العمل غير قادر على استيعاب الزيادة المستمرة في عدد الخريجين، مما يؤدي إلى بقاء جزء كبير من الشباب المتعلم في حالة بطالة.

وعلى الرغم من تصريحات «رئيسي» بتقليل معدلات البطالة، يشدد الخبراء الاقتصاديون على أن هذا التحسن ليس نتيجة لنمو اقتصادي مستدام، وإنما يعود إلى استخدام القدرات الفارغة المتاحة بدلًا من التوسع الاقتصادي.

عصابة من الكذّابين

في 12 مايو/أيّار الماضي، وخوفًا من احتجاجات المواطنين في مدن مختلفة وانتشارها إلى أجزاء أخرى من البلاد، دعا نائب إبراهيم رئيسي كلًا من وزراء الداخلية والزراعة والإرشاد والصناعة والمناجم والاتصالات والعمل والشؤون الاجتماعية والمعنيين في الشأن الاقتصادي، وشارك الجميع في اجتماع سُمي «مقر تنظيم السوق».

وكانت نتيجة اللقاء، الذي حضرته فيما يبدو عصابة من الكذّابين، هي التأكيد على «وفرة السلع في السوق»، وأيضًا «حل مشكلة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وندرة بعضها»، فضلًا عن الادعاء بأنه «تم زيادة ساعات عمل حقول الفاكهة والخضروات، لمنع البيع بأسعار غالية وتكثيف عمليات التفتيش ومنع الاختزان أو الاحتكار»!

وخلال هذا الاجتماع الغريب، زعم فاطمي أمين، وزير الصناعة والمناجم والتجارة، أن «جميع وحدات الإنتاج بها احتياطيات من الزيت ولا داعي للقلق»، وشدد على الحملة غير المسبوقة على المحلات وتجار التجزئة، قال: «بالإضافة إلى وزارة الصناعة والمناجم والتجارة، زادت منظمة التعزيرات ووزارة الجهاد الزراعي من رقابتهم».

من جهة أخرى، لا يمر يوم دون أن يدعي مسؤولو حكومة رئيسي، أن «هناك وفرة في البضائع في السوق»، بينما ينتظر الناس ساعات

تحطيم رقم قياسي للتضخم في إيران

الشباب يشكلون 70% من العاطلين عن العمل في إيران

طويلة للشراء أمام مراكز توزيع السلع الأساسية والمتاجر الكبيرة.

وتعليقًا على هذه الأكاذيب المفضوحة أمام الرأي العام الإيراني، كتبت صحيفة «اعتماد»: «على الرغم من أن الإحصاءات مرتبكة وغير دقيقة، إلا أنها بلا شك إحصاءات متعلقة بتضخم العام الماضي، ولا تسري على العام الحالي، فضلًا عن أنها لم تتقلّص فحسب، بل ازدادت أيضًا. ويكفي الاطلاع على تقارير مركز الإحصاء الإيراني، وهو الجهة الرسمية المعنية بنشر هذا الإحصاء. وهذا الخطأ الفادح غير مقبول».

والجدير بالذكر أن هناك إحصائية أخرى غير صحيحة تتعلق بالتوظيف، وآخر إحصائية رسمية بالتوظيف تتعلق بربيع العام الحالي؛ وتفيد إلى جانب تقرير هيئة التخطيط أنه تم توفير 20،000 فرصة عمل كحد أقصى، خلال 9 أشهر، اعتبارًا من خريف عام 2021 حتى نهاية ربيع عام 2022، مع العلم أن هذا الأمر ناتج عن انتهاء مشكلة وباء كورونا. بالإضافة إلى ذلك، نجد أنهم تجنّبوا تناول قضية الإسكان بوضوح؛ لأن هذا الوعد أيضًا لا يمكن الوفاء به.

من جانبها، كشفت صحيفة «آرمان» النقاب على الملأ عن أكاذيب حكومة رئيسي فيما يتعلق بقضية ارتفاع الأسعار، حيث كتبت الصحيفة قائلة: «لقد ارتفعت أسعار السلع في غضون عام واحد مضى من حكم رئيسي، بنسبة تزيد عن 200 في المئة، وحتى أكثر من ذلك، رغم تصريحات المسؤولين بأن الأسعار تنخفض».

وذكرت الصحيفة أنه «بينما تكذب حكومة رئيسي وتتجمل، فإن قطاعًا كبيرًا من المواطنين ليس لديهم القدرة على شراء السلع الضرورية، التي هم في أمس الحاجة إليها، مشيرة إلى «مشكلة زيادة تقلص موائد سفرة المواطنين يومًا بعد يوم، وهو أمر لا يمكن تبريره بأي عذر».

■ المصادر:

1- زيادة 30% للخبز في الأحواز.. وكشف تلاعب الحكومة بالإحصائيات لخلق «إنجازات وهمية»، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

2- أكاذيب رئيسي حول خفض معدلات البطالة في إيران، موقع منظمة مجاهدي خلق، 22 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- تقرير من البنك الدولي بشأن الفقر في إيران خلال «عقد ضائع»، موقع الحرة، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

4- الكشف عن فضيحة أكاذيب إبراهيم رئيسي في وسائل الإعلام الحكومية، موقع منظمة مجاهدي خلق، 1 سبتمبر/أيلول 2022.

تهدد الملاحة الدولية وتُضر بالأمن القومي العربي

إيران «تضرب» في البحر الأحمر بأيدي الحوثي

أفراد من ميليشيا الحوثي بالقرب من مضيق باب المندب

حوّلت الهجمات التي بدأتها جماعة «الحوثي» الانقلابية قبالة سواحل اليمن؛ بهدف مُعلن عنه وهو «منع» السفن من الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية، الاهتمام الدولي إلى البحر الأحمر، خصوصًا بعد الغارات الأمريكية والبريطانية على معسكرات وقواعد الصواريخ التابعة للحوثيين في صنعاء والحديدة.

وشنّ الحوثيون منذ نحو شهر أكثر من 100 هجوم بطائرات مسيّرة وصواريخ، استهدفت ناقلات نفط وسفنًا تجارية في البحر الأحمر، ومنطقة مضيق باب المندب، بدعوى أنها تحمل بضائع إلى (إسرائيل).

وأدت هجمات «الحوثيين» غير المسبوقة إلى اضطراب الملاحة الدولية، وشكلّت تهديدًا

الهجمات تتم بإيعاز من طهران... والقاسم المشترك بينها أن جميعها تنضوي تحت «محور المقاومة» المزعوم

مروان محمود

مباشرًا للأمن القومي العربي عمومًا، والأمن القومي المصري بوجه خاص، لينضم البحر الأحمر بذلك إلى قائمة المناطق الساخنة، التي يدور فيها «صراع الوكالة» بين إيران وحلفائها من جهة، وكل من (إسرائيل) والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذا الاضطراب العالمي، جراء الهجمات التي تزعم الجماعة أنها تأتي «إسنادًا لأهل غزة»، هو: كيف تدير طهران معركتها الكبرى في البحر الأحمر، وماذا وراء ذلك التصعيد، الذي يهدد بانفجار منطقة الشرق الأوسط

بصمات إيران في هجات الحوثيين ضد السفن

برمتها؟

فتّش عن إيران

نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، في تقرير لها مؤخرًا، عن مسؤولين غربيين وإقليميين قولهم إن القوات الإيرانية توفر معلومات استخباراتية ومعدات، بما فيها المسيرات والصواريخ لجماعة الحوثي، وذلك لاستخدامها في استهداف السفن المارة بالبحر الأحمر.

وقال المسؤولون، إن طهران توفر للحوثيين «بيانات التتبع» التي تجمعها سفينة مراقبة في البحر الأحمر تابعة للقوات الإيرانية، ومن ثم يستخدم الحوثيون تلك المعلومات للهجوم على السفن التجارية المارة في مضيق باب المندب.

وذكرت مصادر ملاحية، أن الناقلات والسفن التي تبحر في المنطقة تغلق أجهزة الرادار الخاصة بها، لمنع تتبعها عبر الإنترنت، لكن السفينة الإيرانية المتمركزة في البحر الأحمر، تمكن مسيرات الحوثيين وصواريخهم من استهداف السفن.

مع ذلك، نفى نائب وزير الخارجية الإيراني علي باقري، ضلوع طهران بالضلوع في الهجمات، قائلًا إن الجماعة «تتصرف من تلقاء نفسها»، وأن لكل جماعة مرتبطة أو متحالفة مع إيران «لديها قرارها الخاص»، وأنها لن «تنصحها بوقف الهجمات»!

كما رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، اتهامات الحكومة البريطانية، بشأن علاقة إيران بالهجمات في البحر الأحمر قائلًا: «لا أساس لها من الصحة... الادعاءات لها أهداف سياسية محددة وتشير إلى جهود الحكومة البريطانية المبذولة لعكس حقائق المنطقة».

في المقابل، نشر «البيت الأبيض»، معلومات استخبارية أمريكية أظهرت أن إيران زوّدت الحوثيين بطائرات مسيّرة، وصواريخ، بالإضافة إلى معلومات استخباراتية تكتيكية، مؤكدًا أن إيران «ضالعة بشدة» في تخطيط العمليات ضد سفن تجارية في البحر الأحمر.

وأكدت واشنطن أن «الدعم الإيراني للحوثيين قوي، ويشمل تسليم معدات عسكرية متطورة ومساعدة استخباراتية ومساعدات مالية وتدريب»، وأن طهران قامت بـ «تفويض القرارات العملياتية إلى الحوثيين».

طهران توفر للحوثيين «بيانات التتبع» التي تجمعها سفينة مراقبة في البحر الأحمر تابعة للقوات الإيرانية

السفينة الأمريكية يو إس إس باتان تعبر قناة السويس.

«استعراض قوة» إقليمي

رغم أن الميليشيات المسلحة التي تدعمها إيران في المنطقة، ومن بينها الحوثي و«حزب الله» و«الحشد الشعبي» الشيعي العراقي، تنفي عادةً أن تكون مثل هذه الهجمات تجري بإيعاز من طهران، فإن القاسم المشترك بينها أن جميعها تنضوي تحت «محور المقاومة» المزعوم الذي تقوده طهران.

ويقول محمود علوش، الباحث في العلاقات الدولية، «إنّ نفي هذه الجماعات وإيران وجود أي تنسيق فيما بينهما في هذه الهجمات، لا ينفي بطبيعة الحال حقيقة أنها تأتي ضمن استجابة جماعية للمحور الإيراني للحرب الإسرائيلية على غزة. كما أنّ هذا النفي ينسجم مع النهج التقليدي الذي تتبعه إيران في علاقاتها مع حلفائها في المنطقة منذ سنوات طويلة، ويقوم على تجنّب إظهار أي دور إيراني مباشر في رسم التحركات العسكرية للوكلاء».

وإلى جانب التأثيرات التي يسعى الحوثيون لتحقيقها في هجماتهم في البحر الأحمر؛ لرفع التكاليف الاقتصادية على (إسرائيل) والاقتصاد العالمي بسبب حرب غزة، فإن الاستعراض العسكري للجماعة و"حزب الله" والجماعات المسلحة الأخرى في العراق، وسوريا، يندرج أيضًا في إطار استعراض إيران قوتَها الإقليمية.

إن الافتراض السائد بأن إيران، التي تُحاول الموازنة بين الضغط العسكري عبر وكلائها لوقف الحرب على غزة، وبين تجنّب انتشارها في المنطقة، وجدت في نهاية المطاف أن تجنب انخراط «حزب الله» في الحرب بشكل أوسع، وتشجيع الحوثيين، وربما دعمهم، لشنّ هجمات في البحر الأحمر، يُحقق ذلك الموازنة الإيرانية.

ويرى المراقبون، أن الهجمات التي يشنّها «حزب الله» على (إسرائيل) لم تؤدِّ إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها بتغيير ديناميكية الحرب ودفع (إسرائيل)، والولايات المتحدة إلى التفكير في المخاطر التي تنطوي عليها مواصلة الحرب، لذلك فإن إيعاز إيران للحوثيين بامتداد المواجهة إلى البحر الأحمر، يعكس تفعيل خيارات أخرى لدى طهران وحلفائها لزيادة الضغط على (إسرائيل)، والولايات المتحدة.

ومن بين العوامل الأساسية التي تجعل جبهة البحر الأحمر «أكثر أهمية» في الاستراتيجية الإيرانية في هذه الحرب الكبرى، هو الموقع

صدى الاستيلاء على سفينة غالاكسي ليدر في البحر الأحمر لا يزال يتردد في اقتصاد إسرائيل

الجغرافي الاستراتيجي لليمن على حدود البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يمر عبره ما يُقدر بنحو 40% من التجارة البحرية الدولية، ونحو 20% من تجارة النفط العالمية. لذلك، يعتقد الحوثيون وإيران أن هذه الميزة تثني الولايات المتحدة والغرب عن الانخراط في حرب طويلة الأمد في هذه المنطقة بالنظر إلى تأثيراتها الكبيرة على الاقتصاد العالمي.

من جهة أخرى، يتعامل حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة مثل دول الخليج ومصر، مع هذه المخاطر بشكل أكبر من الفوائد المحتملة للمشاركة في تحالف دولي ضد الجماعة اليمنية. وهنا تبرز ميزة أخرى لجبهة البحر الأحمر، وهي أنها أظهرت انقسامًا بين الولايات المتحدة وحلفائها العرب، بشأن مقاربة كيفية التعامل مع هذا الوضع المضطرب.

إن السببَين الأساسيين اللذين منعا تطور حرب غزة، حتى الآن إلى صراع إقليمي أوسع، يتمثلان في محاولة إيران الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الحرب لاستعراض قوتها الإقليمية من دون الحاجة إلى تعميق انخراطها بالوكالة في الحرب، والحذر

> نظام الملالي يُدير «معركته الاستراتيجية الكبرى» في باب المندب غير عابئ بانفجار منطقة الشرق الأوسط

الأميركي في تأجيج الحرب إلى مستوى إقليمي. كما أن طهران تنظر بدرجة أساسية إلى قوة حلفائها في المنطقة على أنها عامل ردع لها في صراعها مع (إسرائيل)، والولايات المتحدة.

انطلاقًا من ذلك، فإن التوقعات الإيرانية من هذه الاستراتيجية لا تزال تعمل وَفق حسابات طهران. مع ذلك، فإن مخاطر انتشار الحرب في المنطقة ستبقى في تزايد، وقد لا تكفي الموازنة الإيرانية والحذر الأميركي وحدهما للحدّ من هذه المخاطر وإبقائها «تحت السيطرة».

■ المصادر:

1- هل تصطدم واشنطن بالحوثيين وإيران في البحر الأحمر؟، موقع سبوتنيك عربي، 16 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- ماذا تكشف جبهة البحر الأحمر عن استراتيجية إيران؟ موقع الجزيرة نت، 29 ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- إيران تنفي اتهامات أميركية بالضلوع في هجمات الحوثيين بالبحر الأحمر، موقع الشرق، 23 ديسمبر/كانون الأول 2023.

سجّل أقل معدلات نمو على مستوى العالم

الاقتصاد في 2023... الفقر «يخنق» الإيرانيين

أزمة الفساد في إيران عام 2023

يوسف شرف الدين

لم يكن حال الإيرانيين خلال عام 2023 بأفضل من أحوالهم البائسة خلال الأعوام الأخيرة، فقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الناس في إيران، بتأثير من العقوبات الأمريكية والغربية المفروضة على نظام الملالي، فتراجعت العملة المحلية تبعًا لذلك إلى أدنى مستوياتها منذ نحو عشر سنوات، وارتفع «مؤشر البؤس» في البلاد، كما ارتفع معدلات التضخم والبطالة، بحيث بات الفقر وشظف العيش «يخنق» الإيرانيين.

ولا يخفى أمر هذه الضائقة الاقتصادية على أحد، فقد أكدت تقارير نشرتها وسائل الإعلام التابعة لنظام الملالي مؤخرًا، ارتفاع «مؤشر البؤس» في 14 محافظة إيرانية خلال خريف العام، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وحسب هذه التقارير، وللمرة الأولى منذ

> خبير اقتصادي: خط الفقر في إيران سيتحول إلى «خط جوع»... و20 مليون شخص يعيشون بلا مأوى

قرن، سيتضاعف عدد السكان الفقراء في إيران في أقل من ثلاث سنوات. وصرح محمود جامساز، الخبير الاقتصادي، لوسائل الإعلام الحكومية مؤخرًا، بأن خط الفقر في البلاد سيتحول إلى «خط جوع»، موضحًا أن 20 مليون شخص في البلاد يعيشون بلا مأوى.

وفي هذا الصدد، ذكر موقع «بهار نيوز» أن مؤشر البؤس في محافظة جهارمحال وبختياري وصل إلى 63.2 نقطة، وهذا ناتج من معدل البطالة البالغ 5.11 في المئة ومعدل التضخم السنوي البالغ 51.7 في المئة. ويعكس هذا الوضع تحديات اقتصادية خطيرة وتدهور نوعية الحياة في تلك المحافظة. وتعاني محافظات يزد ولرستان وكرمانشاه أيضًا من بؤس كبير.

الاقتصاد الإيراني يعاني بين سوء الإدارة والعقوبات الأميركية

تحديات هيكلية

واجه الاقتصاد الإيراني خلال 2023 تحديات هيكلية، بما في ذلك تباطؤ معدل النمو على المدى الطويل، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع معدل العمالة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للتنويع الاقتصادي، لا تزال إيران عرضة لتقلبات أسواق النفط، لأن الميزانية الحكومية لا تزال تعتمد بشكل كبير على تصدير السلع ومشتقات الهيدروكربونات.

وبسبب الضعف في إيجاد فرص عمل، يعمل فقط ما يزيد قليلًا عن ثلث السكان في إيران، وعلى الرغم من ارتفاع عدد النساء الحاصلات على تعليم عال، تعمل واحدة فقط من كل 10 إيرانيات في الأسواق والمؤسسات في البلاد. فيما تتفاقم تحديات سوق العمل الإيرانية بسبب موجات الهجرة المتزايدة للقوى العاملة ذات التعليم العالي.

ومن جهة الإنفاق، كان الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في إيران. في حين أن نمو الاستثمار لم يكن كافيًا للتعويض الكامل عن الانخفاض في صافي رصيد رأس المال في السنوات الأخيرة.

سار هذا النمو الاقتصادي المنخفض جنبًا إلى جنب مع انخفاض المشاركة في القوى العاملة، والذي لا يزال أقل بمقدار 3.3 نقطة مئوية عما كان عليه قبل وباء كورونا، جنبًا إلى جنب مع معدل البطالة في البلاد ليصل إلى 8.2٪. لا يزال معدل البطالة مرتفعًا، خاصة بين النساء والشباب وخريجي الجامعات في إيران.

وعانى الإيرانيون بسبب تصاعد الضائقة الاقتصادية في الأشهر العشرة الأولى من 2023، فقد ارتفع إجمالي التضخم والتضخم الأساسي

أكثر من 1 من كل 5 إيرانيين معرضون لأن يصبحوا فقراء في المستقبل القريب

إلى ٪43.6 و٪42.5 على التوالي. ومثلت أسعار المواد الغذائية نصف الزيادة في الرقم القياسي الإجمالي للأسعار بسبب إلغاء سعر الصرف المدعوم لاستيراد معظم المواد الغذائية.

كما تسببت التوقعات التضخمية بعد مأزق المفاوضات النووية في انخفاض قيمة الريال بأكثر من ٪56 في نفس الفترة من العام، وغذّت ارتفاع التضخم.

ورغم توقعات «البنك الدولي» الصادرة في مطلع العام، ضمن تقرير للبنك عن الوضع الاقتصادي لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بأن يسجل الاقتصاد الإيراني نموًا منخفضًا بنسبة 4.1% في 2023، فإن نسبة النمو المسجلة حتى نهاية العام لم تتعد 2%، ليدخل الاقتصاد الإيراني بذلك في منحنى هابط، ويسجل معدلات نمو هي الأقل على مستوى العالم.

وكان تقرير البنك الدولي عن عام الماضي، قدّر نموّ الاقتصاد الإيراني بنسبة 3.8% في سنة 2022. وفي السياق، أورد التقرير أن البنك المركزي الإيراني توقّع تسجيل معدّل التضخم بنسبة 42.6% في سنة 2023، هبوطًا من 46.5% في 2022، مع توقّعه بلوغ نسبة 35.8% في عام 2024.

وتبين للإيرانيين بعد ذلك أن توقعات «البنك المركزي» هي محض دعاية حكومية كاذبة، فقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكاليف بناء المساكن إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 46.7% في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023.

وفيما يخصّ سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار، شهد العام 2023 انخفاض قيمة الريال الإيراني بمقدار 25%، حيث كان سعر الصرف مطلع العام ما يقارب 402000 ريال مقابل كل دولار، بينما وصل هذا السعر إلى ما يقارب 501000 ريال في هذه الأيام، في حين كان انخفاض قيمة الريال الإيراني مقابل الدولار 45% في عام 2022.

الخبراء: الاقتصاد الإيراني من «اختلالات هيكلية» لا يُجدي معها نفعًا أي تدابير لا تسهم في حل المشاكل الأساسية

ترجح جميع التقديرات انكماش الاقتصاد الإيراني وتباطؤ النمو وصعود التضخم

العلاقات «الإيرانية- الأمريكية»

على الرغم من العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على الاقتصاد الإيراني، بسبب البرنامج النووي، فإن هناك علاقات اقتصادية قائمة بين واشنطن وطهران!

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى إيران 3.9 ملايين دولار، فيما بلغت وارداتها من إيران 0.1 مليون دولار فقط. وصدّرت الولايات المتحدة بضائع بقيمة 4.3 ملايين دولار إلى إيران في أكتوبر/تشرين الأوّل من العام الماضي، ولم تستورد أي بضائع من إيران. واحتلّت إيران المرتبة 177 بين وجهات التصدير الأمريكية، كما احتلّت المرتبة 206 من حيث توريد السلع التي تحتاج إليها الولايات المتحدة.

وأورد «مكتب الإحصاء» الأمريكي أنّ حجم تجارة واشنطن مع طهران بلغ 44.4 مليون دولار خلال الأشهر العشرة من عام 2023. وخلال هذه الفترة، واجهت التبادلات التجارية بين البلدين انخفاضًا بنسبة 4%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. حيث جرى خلال الأشهر العشرة

رغم العقوبات الاقتصادية المُعلنة... قيمة الصادرات الأمريكية إلى إيران بلغت 3,9 ملايين دولار!

من عام 2022 تبادل بضائع بقيمة 46.5 مليون دولار بين البلدين.

من جهة ثانية، شهد عام 2023 انضمام إيران لعدد من المنظّمات والتكتّلات الدولية والإقليمية، وخاصة التحالفات الاقتصادية. وربّما كانت أوّل هذه التحرّكات هي المصالحة الإيرانية – السعودية، بمبادرة من الشريك التجاري الأكبر لإيران، الصين، في مارس/آذار 2023.

وكان من المفترض، وفق المؤشرات الاقتصادية المعلنة وقتها، أن يكون لانضمام إيران إلى المنظّمات والتكتّلات الدولية والإقليمية تأثير إيجابي على واقع اقتصاد البلاد، غير أن ذلك لم يحدث حتى نهاية السنة، الأمر الذي يعزوه الخبراء إلى أن الاقتصاد الإيراني من «اختلالات هيكلية»، لا يُجدي معها نفعًا أي تدابير لا تسهم في حل مشكلات الاقتصاد الأساسية.

المصادر:

1- إيران 2023.. عام الانفتاح والاتفاقيات والتحالفات الاقتصادية؟، موقع جادة إيران، 28 ديسمبر/كانون الأول 2023.

2- توقعات البنك الدولي للاقتصاد الإيراني خلال 2023، موقع ميدل إيست نيوز، 9 أبريل/نيسان 2023.

3- تقرير من البنك الدولي بشأن الفقر في إيران خلال «عقد ضائع» موقع الحرة، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

الخليج بودكاست

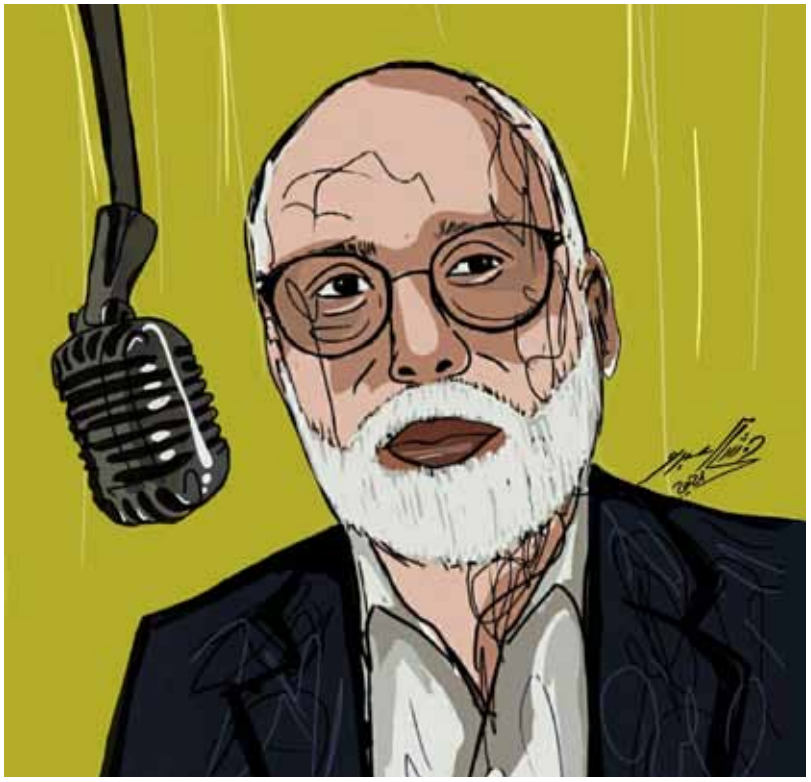

■■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصًا بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعاء.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعًا وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الوليّ الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمنًا طويلًا فسادًا وإفسادًا.

لذلك، سيأخذ صُنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملالي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلًا عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصًا الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار - هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

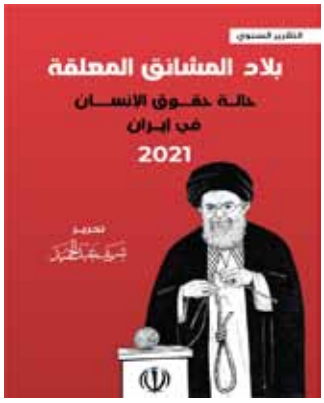

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

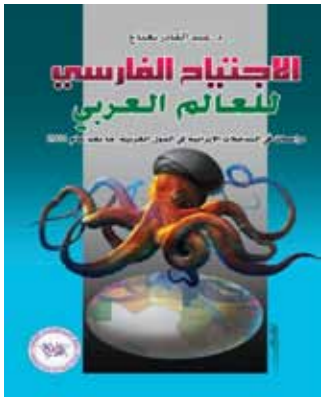

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

مقاطعة إيران

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

STARBUCKS
مقاطعة المنتجات الداعمة لإسرائيل
Boycott products that support Israel
made in USA
STARBUCKS COFFEE